



جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021

دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL

من إعداد الطالبين : شنين عبد الرؤوف

يوسف عمر

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ 2024 / 06 / 08

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د / بدوي إلياس (أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

أ.د / هتهات السعيد (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا

أ.د / تمار عز الدين (أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2023 / 2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستثير

والذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)
أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش
وراعتني حتى صرت كبيرًا أُمي الغالية. حفظها الله وأطال في عمرها
إلى زوجتي وأولادي وكل أفراد عائلتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من
العقبات والصعاب.

إلى جميع زملائي وأصدقائي وأساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا
في مد يد العون لي.

أهدي إليكم ثمرة جهدي وحصاد عملي.

عبد الرؤوف

الإهداء

الحمد لله ما انتهى درب وما ختم جهد ولا تم سعي الا بفضلته الحمد لله الذي

يسر لنا البدايات، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات في العمر ايام

يزينها السرور وسرور هذا اليوم مختلف ففيه تم نجاحي وبه احضى

بفرصة اهداء الشكر، والتقدير والاحترام لكل من كان سندا بدءًا

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف

الاطلاع والمعرفة ومن علموني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا وإحسانا

ووفاء لهما والدي العزيزين ابي وامي وما أحلاهما من كلمتين -إلى العقد المتين

وشموع حياتي إخوتي واخواتي إلى أُمِّي الثانية وجدة أولادي سندي

ونبع الحنان إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا رفيقة دربي زوجتي

الغالية - إلى زهرات حياتي وفلذات كبدي قرّة عيني أبنائي إلياس وريتاج الذين

اتمنى لهما نجاحات أكثر، وان يبارك الله فيهما إلى أخي وصديقي

في هذا العمل عبد الرؤوف إلى هؤلاء وكل من لم يسعهم الذكر وكانوا لي سندا

لكم مني كل الشكر والتحية

عمر

شكر و تقدير

إلى كل من علمنا علما نافعا ولو حرفا، إلى كل من أنار لنا الطريق إلى النجاح إلى من أرشدنا و علمنا أتقدم بالشكر والعرفان الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور " هتهات السعيد " الذي أفادنا من علمه مما ساعدنا في إعداد هذا المشروع واخراجه بهذه الصورة التي اجتهدنا أن تكون بأفضل صورة قدر المستطاع.

والشكر أيضا إلى كل من قرأ هذا البحث بغرض الاطلاع والاستفادة منه ومن ثم المقدره على التحديث والتطوير والوصول إلى الأفضل بإذن الله . وإلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (FC) والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة من 1990 إلى 2021. تم توظيف أساليب تحليل الانحدار واختبارات الارتباط لتحليل البيانات وتحديد العلاقة بين المتغيرين . أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سالبة قوية بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهو ما يشير إلى أن زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ترتبط بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي .

الكلمات المفتاحية : تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، النمو الاقتصادي ، الدراسة القياسية

Abstract:

The study aimed to analyze the relationship between foreign capital inflows (FC) and (GDP) in Algeria, using annual data for the period from 1990 to 2021. Methods were employed Regression analysis and correlation tests to analyze data and determine the relationship between the two variables. The results showed the presence of A strong negative correlation between foreign capital flows and GDP in Algeria, which is This indicates that increased foreign capital inflows are linked to a decrease in gross domestic product.

Keywords: foreign capital inflows, economic growth, econometric study

الصفحة	العنوان
III	الاهداء
V	شكر وتقدير
VI	الملخص
VII	قائمة المحتويات
X	قائمة الجداول
أ - ج	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
01	تمهيد
01	المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي
01	المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي
02	المطلب الثاني : عناصر النمو الاقتصادي
05	المبحث الثاني : أنواع ومؤشرات النمو الاقتصادي
06	المطلب الأول : أنواع النمو الاقتصادي
07	المطلب الثاني : مؤشرات النمو الاقتصادي
10	المبحث الثالث : مراحل ونظريات النمو الاقتصادي

10	المطلب الأول : مراحل النمو الاقتصادي
11	المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي
	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
	تمهيد
20	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
20	المطلب الأول : تعريف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
21	المطلب الثاني : دوافع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
23	المبحث الثاني : مصادر و أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
23	المطلب الأول : مصادر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
26	المطلب الثاني : أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
34	المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
34	المطلب الأول : الآثار الإيجابية الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
36	المطلب الثاني : المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
39	المبحث الرابع : الدراسات السابقة
39	المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة
42	المطلب الثاني : موقع الدراسات السابقة من الدراسة الحالية

	خلاصة الفصل
	الفصل التطبيقي : دراسة قياسية لأثر تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين الطويل و القصير
42	المبحث الأول : تطور النمو الاقتصادي و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر في الفترة 1990 - 2021
42	المطلب الأول : مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر
45	المطلب الثاني : لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر
59	المطلب الثالث: الأدوات الدراسية لقياس أثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2021
62	المبحث الثاني : نمذجة علاقة النمو الاقتصادي بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر باستخدام منهجية نماذج ARDL
62	المطلب الأول : دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة
67	المطلب الثاني : تقدير نموذج ARDL و اختبار التكامل المشترك في العلاقة المدروسة
71	المطلب الثالث : اختبار لعلاقة التكامل المشترك للناتج المحلي بدلالة التدفقات
	خلاصة الفصل
81	الخاتمة
85	قائمة المراجع

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	31
02	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021)	42
03	الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر خلال الفترة 1990- 2021	43
04	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)	45
05	تدفق الاستثمار المحفظي إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)	48
06	تدفق القروض الخارجية إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)	51
07	تدفق المساعدات والمنح إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)	53
08	تدفق تحويلات المهاجرين إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)	55
09	تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)	57
10	المؤشرات الإحصائية الوصفية	62
11	مصفوفة الارتباط الخطي	63
12	اختبارات ADF للاستقرارية	65
13	اختبارات PP للاستقرارية	66
14	مقارنة ما بين 20 صيغة الأحسن المقدرة لعلاقة النمو بالتدفقات	68
15	تقدير النموذج الأمثل ARDL للعلاقة المدروسة	69
16	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	72
17	اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء	73
18	اختبار الحدود F – bounds test	74
19	تقدير العلاقة في الأجل الطويل	75
20	تقدير نموذج تصحيح الأخطاء و سرعة تصحيح الاختلالات	76

الرقم	عنوان الشكل	لصفحة
01	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2021	44
02	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1990-2021)	47
03	تطور تدفق الاستثمار المحفطي إلى الجزائر للفترة (1990-2021)	49
03	تطور تدفق القروض الخارجية إلى الجزائر للفترة (1990 - 2021)	51
05	تطور تدفق المساعدات والمنح إلى الجزائر للفترة (1990 - 2021)	53
06	تطور تحويلات المهاجرين إلى الجزائر للفترة (1990 - 2021)	55
07	إجمالي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة (1990 - 2021)	57
08	سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر FD	58
09	سلسلة الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفطي) FDII	59
10	سلسلة القروض الأجنبية ED	60
11	شكل سلسلة المساعدات و المنح الأجنبية AID	60
12	شكل سلسلة تحويلات المهاجرين RMT	61
13	شكل سلسلة النمو الاقتصادي EG	62

المقدمة

في خضم التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في شتى الميادين الاقتصادية، باتت رؤوس الأموال الأجنبية عنصراً محورياً يشكل مسارات النمو الاقتصادي للدول لا سيما النامية منها، حيث تمثل آلية حيوية تمكن هذه الأخيرة من تحقيق هذا النمو الذي يتطلب مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال، تزيد على ما يتم تحقيقه من موارد مالية محلية، لذلك لا بد أن يمол الفرق من خلال تدفق هذه الاموال الاجنبية الى الداخل قصد سد الفجوة في الموارد المحلية المعدة للاستثمار.

تشكل حركة التدفقات المالية بين دول العالم مصدراً مهماً للتمويل الدولي ، ولقد تزايدت اهميتها خلال السنوات القليلة الماضية ، حتى ان الكثير من الدول بدأت بصياغة استراتيجيات تنميتها اعتماداً على قدرتها في خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الاجنبية بكافة انواعها وغيرها من حركات رؤوس الأموال ، ورغم تباين هذه التدفقات من حيث الحجم والتوزيع الجغرافي ما بين الدول والاقاليم ، الا انه ومنذ حوالي ثلاث عقود توسعت حركتها واغراضها ، ومع تعميق عولمة الاقتصاد الدولي وزيادة عمليات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي والاندماج فيما بين الاسواق المالية ونشوء المزيد من التكتلات الاقتصادية والسياسية والنقدية ، اصبحت تلك التدفقات المالية ذات تأثير واضح في اغلب الاقتصادات النامية ، حتى ان الكثير من الاقتصاديين يرون ان تقدم ونمو اي اقتصاد يرتبط بنسبة كبيره في مدى قدرة تلك التدفقات المالية في الوصول اليه .

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد، مثل الصناعة والطاقة، قد يساهم في تحسين الإنتاجية وتوفير فرص العمل كما يأتي أيضاً هذا التدفق بمزايا إضافية مثل تحسين البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات، تحسين توازن الميزانية وزيادة فرص التصدير، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أهمية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك جدلاً أثير حول طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين حال دون الحكم مباشرة عليها.

لقد كانت الجزائر واحدة من بين الدول التي سعت إلى إحداث إصلاحات كبيرة في سياساتها الاقتصادية لرفع وتيرة نمو اقتصادها وانعاشه من خلال توفير الاستثمارات الأجنبية، حيث سنسلط الضوء في دراستنا القياسية هذه على مدى تأثير هذا التدفق لرأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2021.

✓ إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في الجزائر أي ما هو أثر تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؟

وبناءً على ذلك، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

. هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين تدفقات رؤوس الاموال و الناتج المحلي الإجمالي؟

. ما هي ديناميكية الوصول الى علاقة تكامل مشترك بين التدفقات رؤوس الاموال الاجنبية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

✓ الفرضيات:

بناءً على الأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- توجد علاقة توازنية على المدى الطويل تفسر الاثر الايجابي لتدفق رؤوس الاموال على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ تتبين الآلية التي تصل بها العلاقة المدروسة الى علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد .
- توجد علاقة إيجابية بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

✓ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تسهم في إثراء النقاش الاقتصادي حول العلاقة بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في الجزائر. كما أنها تقدم معلومات وافية حول العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة، وذلك من أجل مساعدة الحكومة الجزائرية على اتخاذ القرارات المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي.

✓ أهداف الدراسة :

- تقييم التأثير الاقتصادي: فحص كيف تؤثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر، مثل الناتج المحلي الإجمالي (نموه وتوزيعه) .
- تقييم فاعلية السياسات الحكومية: تقييم كيفية أثر السياسات الحكومية في جذب وتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية، وما إذا كانت تلك السياسات تعززت أو تعطلت خلال الفترة المدروسة.
- تحليل تأثير التحولات السياسية: فحص كيف أثرت التحولات السياسية في الجزائر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وكيف ترتبط هذه التأثيرات بالنمو الاقتصادي .
- تقدير تأثير الأحداث العالمية: دراسة تأثير الأحداث العالمية مثل الأزمات المالية العالمية جائحة كورونا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر .

✓ المنهج المتبع

تماشياً مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، سيتم استخدام كل من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. بالنسبة للمنهج الاستنباطي، سنعتمد على أدوات الوصف والتحليل لوصف وتحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى تحليل تطور هذه المفاهيم مع التركيز على حالة الجزائر. أما بالنسبة للمنهج الاستقرائي، فسيتم اعتماده في الجانب التطبيقي من خلال استخدام النماذج والأساليب الإحصائية لإجراء دراسة قياسية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021.

✓ الحدود المكانية والزمنية

تقتصر هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 إلى 2021.

✓ صعوبات البحث :

صعوبات البحث في موضوع " تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي" يمكن أن تكون متعددة ومعقدة. فيما يلي بعض الصعوبات :

- **جمع البيانات:** قد يكون من الصعب الحصول على بيانات دقيقة وشاملة حول تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في الدول النامية أو تلك التي لا توفر إحصاءات مالية شفافة. كما أن البيانات المتاحة قد تكون قديمة أو غير مكتملة.
- **تنوع مصادر التدفقات:** رؤوس الأموال الأجنبية تأتي من مصادر متعددة مثل الاستثمارات المباشرة، القروض، والمساعدات، وكل منها قد يكون له تأثيرات مختلفة على النمو الاقتصادي. تحليل تأثير كل مصدر يتطلب تصنيفاً دقيقاً وتفصيلاً للبيانات.
- **التأثيرات المتداخلة:** تحديد العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي يتطلب فصل التأثيرات المتداخلة بين العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى مثل السياسات المالية والنقدية، الاستقرار السياسي، والظروف الاقتصادية العالمية.
- **التقلبات الاقتصادية:** الأسواق المالية والاقتصادات الوطنية والعالمية تتعرض لتقلبات دورية، مما يجعل من الصعب تحليل التأثيرات طويلة المدى لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي.
- **النماذج الاقتصادية:** اختيار النموذج الاقتصادي المناسب لتحليل البيانات يمكن أن يكون تحدياً كبيراً. النماذج المختلفة قد تعطي نتائج متباينة، مما يتطلب من الباحث توخي الحذر في تفسير النتائج.
- **الاعتبارات السياسية والاجتماعية:** التدفقات المالية تتأثر بشكل كبير بالسياسات الحكومية والأوضاع السياسية والاجتماعية في البلد المضيف. قد يكون من الصعب فصل التأثيرات الاقتصادية عن العوامل السياسية والاجتماعية.
- **الديناميكية الزمنية:** تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي يمكن أن يكون متغيراً مع مرور الوقت. بعض التأثيرات قد تكون فورية، بينما الأخرى قد تظهر على المدى البعيد.

- **الاختلافات بين الدول:** تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن يختلف بشكل كبير بين دولة وأخرى بناءً على مستوى التنمية الاقتصادية، البيئة التنظيمية، والبنية التحتية المالية.
- **محددات غير اقتصادية:** هناك عوامل غير اقتصادية مثل الاستقرار السياسي، الفساد، والبيئة القانونية التي يمكن أن تؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتجعل من الصعب تحليلها بشكل منفصل عن الجوانب الاقتصادية.

✓ هيكل البحث

قصد الإلمام بكل جوانب الموضوع، تم تقسيم هذا البحث إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: يهدف هذا الفصل إلى الطرح النظري المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وذلك من خلال التعريفات العامة له والعناصر التي يتكون منها، أما المبحث الثاني فقد خصص لأنواع ومؤشرات النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث نتطرق فيه إلى أهم مراحل النمو الاقتصادي وتفسير بعض النظريات له.

الفصل الثاني: يحتوي هذا الفصل على مفاهيم أساسية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، في المبحث الأول نقوم بعرض تعريفات لتدفقات رؤوس الأموال والدوافع التي تجعل الدول تلجأ إليها، أما في المبحث الثاني نعرض مصادر وأشكال هذه التدفقات، وبخصوص المبحث الثالث نتناول الآثار الإيجابية والآثار السلبية لهذه التدفقات. وقد ارتأينا أن نضيف مبحثاً رابعاً نقوم فيه بمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة التي نحن بصدد تناولها.

الفصل الثالث (التطبيقي): يتناول الدراسة القياسية لأثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، والمبحث الأول نتطرق فيه إلى تطور كل من النمو الاقتصادي والتدفقات خلال الفترة المدروسة، أدوات الدراسة الكمية لقياس أثر هذه التدفقات على النمو الاقتصادي (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL). المبحث الثاني: يتناول نمذجة علاقة النمو الاقتصادي بالتدفقات وذلك باستخدام نماذج ARDL. نقوم بتقدير نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك في العلاقة المدروسة، واختبار آخر هو اختبار لعلاقة التكامل المشترك للنتائج المحلي بدلالة التدفقات.

الفصل الأول الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الفصل الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد

يعد تحقيق النمو الاقتصادي من أهم ما تسعى إليه المجتمعات والدول، فهو وسيلة تساعد على تحسين جودة الحياة من خلال زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، كما يلعب النمو الاقتصادي دورًا مهمًا في تحفيز الميزانية الحكومية لهذه الدول. مما يجعلها تعمل على توجيه الموارد بطريقة تؤدي إلى ارتفاعه.

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية ومفاهيم الاقتصاديين، وفي هذا السياق سنذكر بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وأهم عناصره.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعني تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية)¹.

عرّف الاقتصادي فرانسوا (François Perroux) النمو الاقتصادي بأنه : الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقية².

النمو الاقتصادي هو الزيادة في قيمة السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يخلق المزيد من الأرباح للشركات. ونتيجة لذلك، ترتفع أسعار الأسهم. وهذا يمنح الشركات رأس المال للاستثمار وتوظيف المزيد من الموظفين، ومع خلق المزيد من فرص العمل، يرتفع الدخل لدى المستهلكين و المزيد من الأموال

1 - أمين حواس ، نماذج النمو الاقتصادي ، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021 ،

2 - فضيلة ملوا ح - علي مكيد ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 - 2018) ، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المجلد 17، عدد خاص: الجزائر، الآفاق الاقتصادية، يونيو 2020

لشراء منتجات وخدمات إضافية، وتؤدي المشتريات إلى زيادة النمو. ولهذا السبب، ترغب جميع البلدان في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي. وهذا يجعل النمو الاقتصادي هو الأكثر مراقبة¹.

و يعرف أيضا بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي او الدخل القومي الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط تصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي².

ويمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الإنتاج الاقتصادي في دولة معينة. يتم ذلك من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة، فهو يعمل على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتهم وطلبهم على الأيدي العاملة. هذا يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع مستوى معيشة الأفراد.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

من المهم أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً ومستداماً لكي يُحقق أقصى فائدة للمجتمع، لكن يجب أن تتوفر عدة عناصر أساسية لتحقيق هذه الفائدة لعل أهمها:

1. **تراكم رأس المال:** ينتج عنه تخصيص جزء من الدخل الحالي للادخار، لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

• توقعات الأرباح.

• السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

إن زيادة كمية رأس المال يؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار، لهذا فتراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، والذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر.

II. **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دورها

¹ - KIMBERLY AMADEO (30/6/2021), "What Is Economic Growth", the balance, Retrieved 9/10/2021. Edite .

² - عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية (المفاهيم و الخصائص ، النظريات ، الاستراتيجيات ، المشكلات) ، الناشر مطبعة البحيرة ، مصر ، الطبعة 2008 م

أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها ، وبعبارة أخرى فعناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات¹.

نستنتج من هذا أنها مجموعة من الأدوات والتقنيات والعمليات التي تُستخدم لإنتاج السلع والخدمات .

كما تعتبر من الناحية الاقتصادية على أنها:

1. **أداة لتحسين الإنتاجية:** توظف التكنولوجيا لرفع كفاءة الإنتاج، مما يتيح إمكانية إنتاج المزيد من

السلع والخدمات دون زيادة في كمية الموارد المستخدمة. فمن خلالها، يمكن اختصار الوقت وتقليل التكلفة، مما يساهم في تقليل الاعتماد على العمالة البشرية.

2. **مصدر للابتكار:** توظف التكنولوجيا لإحداث ثورة في عالم المنتجات والخدمات، وذلك من خلال:

تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات المستهلكين بشكل أفضل، وتقدم لهم تجارب فريدة ومبتكرة ، إيجاد حلول جديدة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع، وتحسين جودة الحياة للمواطنين ، خلق فرص عمل جديدة في مختلف المجالات، وتوفير فرص للشباب للمشاركة في بناء مستقبل أفضل.

3. **محرك للنمو الاقتصادي:** و يتم ذلك من خلال ما يلي :

تعزيز الإنتاجية: تُساهم التكنولوجيا في تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة كمية السلع والخدمات المُنتجة. هذا بدوره يُعزز الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويُساهم في نمو الاقتصاد.

1 - عدة عابد، دراسة قياسية لأثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 / 2019، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، المجلد 07 ، العدد 01 – جوان 2020

خلق فرص عمل جديدة : تتيح التكنولوجيا مجالات جديدة للعمل، وتؤدي إلى ظهور وظائف جديدة لم تكن موجودة سابقاً. هذا يساعد على خفض معدلات البطالة ويوفر فرصاً للرزق للأفراد. **تحسين مستوى المعيشة:** تساعد التكنولوجيا على تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير سلع وخدمات جديدة تُسهل الحياة وتُلبي احتياجات الأفراد بشكل أفضل. كما تُساهم في تحسين جودة التعليم والصحة والخدمات الأخرى.

4. عامل مؤثر على هيكل الاقتصاد:

- تؤدي التكنولوجيا إلى ظهور قطاعات اقتصادية جديدة، بينما قد تؤدي إلى تراجع قطاعات أخرى.
- تؤثر التكنولوجيا على توزيع الدخل، حيث قد تؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- تؤثر التكنولوجيا على طبيعة العمل، حيث قد تؤدي إلى استبدال بعض الوظائف بالآلات.

5. أداة للتنمية المستدامة:

- تُستخدم التكنولوجيا لتطوير مصادر طاقة جديدة قابلة للتجديد.
- تُستخدم التكنولوجيا لتحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية.
- تُستخدم التكنولوجيا للحد من التلوث البيئي.

ملاحظة:

- التكنولوجيا ليست محايدة، بل لها تأثيرات إيجابية وسلبية على الاقتصاد والمجتمع.
- من المهم استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول ودائم.

III. **العمل:** هو الجهد الإرادي المبذول من قبل الإنسان في سبيل الحصول على منفعة مادية سواء

أكان هذا العمل ذهنياً أم عضلياً. وعلى هذا فإن الجهد الذي يبذل من دون قصد الحصول على

منفعة لا يعدّ عملاً بالمعنى الاقتصادي، فالعمل بالمفهوم الاقتصادي يقتضي التفكير والتنظيم والمنفعة¹.

كما يمكن أن يعتبر العمل :

1. عنصر إنتاج:

حيث يلعب دوراً محورياً في عملية الإنتاج، جنباً إلى جنب مع رأس المال والموارد الطبيعية. فهو يُمثل القوة البشرية التي تُحوّل هذه الموارد الخام إلى سلع وخدمات قابلة للاستخدام من قبل الأفراد والمجتمعات.

2. مصدر للدخل:

يقدم العمل مقابل الحصول على أجر مما يساعد على تلبية ما يحتاجه الفرد ، فكلما زاد أو نقص مستوى الأجر يؤثر هذا في مستوى المعيشة .

3. عامل مؤثر على توزيع الدخل:

يشير تباين المهارات والتعليم إلى وجود فرق بين قدرات وإمكانيات الأفراد، مما يؤثر على مستوى الأجور التي يحصلون عليها . تساعد بعض السياسات الحكومية، مثل البرامج الاجتماعية، على تحسين مستوى معيشة الأفراد ذوي الدخل المنخفض . يمكن للحكومة أن تقلّل من فجوة الأجور من خلال ضمان حصول جميع الأفراد على فرص متساوية في التعليم والتدريب.

4. عامل مؤثر على النمو الاقتصادي:

تلعب القوى العاملة دوراً حيوياً في زيادة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي. كما يساهم ازدياد عدد العمال في إنجاز المزيد من المهام ورفع كفاءة الإنتاج.

المبحث الثاني: أنواع ومؤشرات النمو الاقتصادي

1 - تيسير رداوي، اقتصاد العمل، الموسوعة العربية، التصنيف: الاقتصاد، المجلد الثالث، رقم الصفحة ضمن المجلد: 43.

المطلب الأول: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن أن يتخذ النمو الاقتصادي أشكالاً مختلفة بناءً على خصائص وأبعاد معينة. كما أن فهم أنواع النمو الاقتصادي يوفر نظرة مركزة لطبيعة عملية النمو واستدامتها وشموليتها. فيما يلي عدة أنواع من النمو الاقتصادي¹:

1. **النمو الشامل:** يحدث هذا النوع من النمو عندما يتوسع الاقتصاد عن طريق زيادة مدخلاته، مثل العمالة أو رأس المال أو الموارد الطبيعية. وغالبًا ما يتضمن توسيع الصناعات القائمة أو تطوير قطاعات جديدة.
2. **النمو المكثف:** يركز النمو المكثف على تحسين الكفاءة والإنتاجية والابتكار ضمن قيود الموارد الحالية. وهو يؤكد على التقدم التكنولوجي، وتحسين العمليات، وتنمية رأس المال البشري لتعزيز الإنتاج دون الحاجة بالضرورة إلى زيادة مستويات المدخلات.
3. **النمو الحصري:** يؤدي النمو الحصري إلى تركيز المنافع الاقتصادية بين مجموعات أو مناطق محددة، مما يؤدي إلى اتساع فجوات الدخل وعدم المساواة الاجتماعية. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى تخلف السكان المهمشين عن عملية التنمية.
4. **النمو المستدام:** يؤكد النمو الاقتصادي المستدام على التعايش المتناغم بين التقدم الاقتصادي والاعتبارات البيئية والاجتماعية. وهي تنطوي على ممارسات لا تستنزف الموارد الطبيعية بشكل مفرط وتمثل رفاهية الأجيال القادمة على المدى الطويل.
5. **النمو غير المستدام:** يحدث النمو غير المستدام عندما تؤدي الأنشطة الاقتصادية إلى التدهور البيئي، واستنزاف الموارد، وعدم المساواة الاجتماعية دون النظر إلى العواقب طويلة المدى.
6. **النمو الذي تقوده التجارة:** يحدث النمو الذي تقوده التجارة عندما يكون التوسع الاقتصادي لدولة ما مدفوعاً بزيادة الصادرات. ويلعب الوصول إلى الأسواق الدولية والقدرة التنافسية في التجارة العالمية دوراً حاسماً في هذا النوع من النمو.

¹ --zahid khan , What is Economic Growth | Importance | Types | Indicators | Factors | Criticism , Business Studies Notes , December 18, 2023

7. **النمو الذي يقوده الطلب المحلي:** يعتمد النمو الذي يقوده الطلب المحلي على زيادة الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي داخل الدولة. وغالبا ما ينطوي على سياسات تحفز الطلب المحلي، مثل التدابير المالية والنقدية.
8. **النمو الدوري:** يتأثر النمو الدوري بالتقلبات الاقتصادية قصيرة المدى ودورات الأعمال والعوامل المؤقتة. وقد يتميز بفترات من التوسع والانكماش مدفوعة بالتغيرات في الطلب وأسعار الفائدة ومعنويات الأعمال.
9. **النمو الهيكلي:** يركز النمو الهيكلي على التغيرات الأساسية طويلة الأجل في الاقتصاد، مثل التحسينات في التعليم والتكنولوجيا والأطر المؤسسية. وتهدف السياسات التي تعالج القضايا الهيكلية إلى خلق مسار نمو أكثر استقرارا ومرونة.

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي

تعتبر المؤشرات كأدوات قياسية تستخدم لتقييم أداء الاقتصاد الكلي أو قطاعات محددة منه ، حيث تقدم هذه الأدوات معلومات حول مختلف جوانب الاقتصاد مثل النمو، التضخم، البطالة، الإنتاجية، التجارة، الاستثمار، وغيرها. وتساعد هذه المعلومات في : فهم الاتجاهات الاقتصادية ، تقييم فعالية السياسات الاقتصادية ، اتخاذ القرارات الاستثمارية. توقع مسار الاقتصاد في المستقبل. و من أهم المؤشرات نذكر :

I. الناتج الوطني الخام : مفهومه و طرق تقديره ¹

يطلق على نشاط المجتمع في تحويل موارده إلى منتجات قابلة لسد الحاجات وإشباع الرغبات بالإنتاج وحصيلة هذا الإنتاج هي الناتج الوطني الإجمالي.

و يعرف الناتج الوطني الإجمالي (GNP) ، (PNB) بأنه مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الإجمالي الجاري . أي ما يتم إنتاجه من طرف عناصر الإنتاج الوطنية سواء كانت في الداخل أو الخارج من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة و هذا بغرض إشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع .

1 - بومدين حسين ، محاضرات و تمارين محلولة في مقياس الاقتصاد الكلي ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر،

و هناك ثلاثة طرق عامة تستخدم لتقدير الناتج الوطني هي:

1. **طريقة الإنتاج** : و يتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة قيمة كافة السلع و الخدمات النهائية

المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ،

و لتفادي خطر التكرار في تقدير الناتج الوطني نلجأ عادة إلى استعمال الطريقتين التاليتين:

أ- **طريقة القيمة المضافة** : و نعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من

مراحل الإنتاج للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة¹.

$$Y = \sum_{i=n} VAB = \sum Pi. Qi$$

Y: الوطني الناتج

VAB: القيمة المضافة

Qi : الكمية المنتجة

Pi : سعر السلعة

$$Y = \sum VAB + TVA + TD$$

TVA : الرسم على القسمة المضافة

TD : الرسوم الجمركية

1 - طالب سومية شاهيناز ، الاقتصاد الكلي 1، جامعة الجيلالي الناباس - سيدي بلعباس - الجزائر

ب- طريقة إضافة المنتجات النهائية : لتفادي تكرار الحساب نقوم بجمع كل السلع و الخدمات النهائية .
المباعة للمستهلكين و للحكومة و للعالم الخارجي و نضيف إليها السلع الوسيطة التي تزيد في المخزون .

2. طريقة الدخل : إن قيمة الإنتاج توزع على مجموع عوامل الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال و المنظم أو الإدارة) لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي:

- العمل ويطلق على عائده اسم الأجور Wages
- رأس المال ويطلق على عائده اسم الفائدة Intérêt
- الأرض ويطلق على عائدها اسم الربح Rente
- المنظم ويطلق على عائده اسم الربح Profit

3. طريقة الإنفاق : في هذه الطريقة يتم حساب الدخل الذي يدخل للفرد أو الدولة وينفق منه على قضاء حوائجه كسواء السلع والملابس وغيرها من أوجه الصرف الأخرى أو يدخر جزءا منه .

كذلك يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي صادرات الدولة و وارداتها ، ويسمى بصافي الميزان التجاري إضافة إلى ما يدخله المستثمرين من إضافات للناتج المحلي الإجمالي .

و هناك أربعة أنواع هي ¹ :

أ- الإنفاق الاستهلاكي (C): ويشمل كل ما ينفق من قبل الجمهور على شراء السلع المعمرة وغير ب- المعمرة والخدمات.

ت- الإنفاق الحكومي (G) : ويقصد به كل ما تنفقه الحكومة من شراء السلع وما تدفعه من رواتب وأجور باستثناء معاشات التقاعد والهبات والإعانات الأخرى .

¹- أحمد بن عبد الكريم المحميد ، د.محمد بن عبد الله الجراح ، مبادئ الاقتصاد الكلي، مفاهيم وأساسيات 102 فصد ، الطبعة الثانية ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .

ج- الإنفاق الاستثماري (I) : ويشمل جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة.

د- صافي الصادرات والواردات (X-M) : ويقصد به التدفق التجاري للدولة مع بقية دول العالم حيث تصدر الدولة بعض منتجاتها وتستورد ما تحتاجه من الدول الأخرى في نفس الوقت ، وتخصم الواردات من الصادرات ويتم إضافة الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

الإنفاق الوطني = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي +

صافي الصادرات + صافي عوائد الدخل من العالم الخارجي

الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الناتج الداخلي الخام الاسمي : و يمكن تعريفهما كما يلي 1 :

- الناتج الوطني الاسمي : هو عبارة عن الكميات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة عن طريق أسعارها الجارية (سعر نفس السنة).
- الناتج الوطني الحقيقي : يعتبر عن الكميات المنتجة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة مقيمة عن طريق أسعار سنة الأساس.

المبحث الثالث : مراحل و نظريات النمو الاقتصادي

المطلب الأول : مراحل النمو الاقتصادي

إن الانتقال من التخلف إلى النمو يمر عبر عدة مراحل و هذا حسب نظرية المؤرخ الأمريكي والتر روستو ، في كتابه مراحل النمو . وهي خمس مراحل 2 :

1. مرحلة المجتمع التقليدي: وهي المرحلة التي يكوف فيها غالبية السكاف يعملون في

1 - طالب سومية شاهيناز ، مرجع سبق ذكره

2 - باصور كمال ، دراشة لأثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2017 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص: مالية ونقود . جامعة يحي فارس بالمدينة ، الجزائر .

الزراعة أو السلطة في أيدي الملاك، والظروف البيئية والطبيعية غير واضحة والإنتاج منخفض، وتكون العادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.

2. مرحلة التمهد للانطلاق : تتميز بحدوث تغييرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة

والزراعة، كما تظهر أفكار واتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغييرات الاقتصادية، ويدخل في هذه المرحلة بداية استخدام التكنولوجيا .

3. مرحلة الانطلاق : تتركز هذه المرحلة في القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث

تغييرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية، وتشجيع العاملين والابتكارات وتشبه هذه المرحلة مرحلة الثورة الصناعية، ويرى والتر روستو أنه في هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من 5% إلى 10 % من الناتج المحلي .

4. مرحلة الاندفاع نحو النضج : فيها تظهر الزيادة في الإنتاج والاستثمار وتعزيز القطاع

الصناعي، وهي تعتبر أطول نسبيًا ، وحجم الاستثمارات يقدر ب 10 % إلى 40 % من الناتج الوطني، وفيها تتغير بنية العمال ويدخل فيها العمال الماهرون، وتتطور التجارة الخارجية ويزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة، ويصبح مستوى الاقتصاد عالميًا.

5. مرحلة الاستهلاك الواسع : في هذه المرحلة ترتفع دخول الأفراد و تزيد معدلات

الاستهلاك ، كما تزداد رفاهية المجتمع ، والتمتع بكثير من الحاجيات الضرورية مما

يجعل الأفراد يتوجهون إلى الانفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، وفيها يتغلب عدد السكان في المدن على عدد السكان في الريف .

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

لقد تطورت نظريات النمو الاقتصادي عبر العقود وذلك بناء على الأبحاث والتحليلات

الاقتصادية ، حيث تشكلت منهجيات متعددة لفهم وتفسير طبيعة النمو الاقتصادي وتوجيهاته. تشرح هذه النظريات أصول النمو الاقتصادي وتوضح كيفية تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مستدام وشامل في الاقتصادات المختلفة .

نظريات النمو في الفكر الكلاسيكي :

ظهر الفكر الكلاسيكي في الاقتصاد خلال القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، حيث قدم عدد من الفلاسفة والاقتصاديين نظرياتهم وأفكارهم حول كيفية تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. يُعتبر الفكر الكلاسيكي أحد أقدم المدارس الاقتصادية، وتمثل في أعمال كبار الاقتصاديين مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتھوس .

1. آدم سميث : Adam smith¹.

يعد آدم سميث أحد أوائل من طرح موضوع التنمية الاقتصادية في كتابه "ثروة الأمم" الذي نُشر في عام 1976، والذي يُعتبر بداية لمرحلة جديدة من التحليل الاقتصادي. تميزت هذه المرحلة بالابتعاد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية، واعتماد أدوات التحليل المنطقي. في كتابه، قام سميث بمقارنة عملية التنمية الاقتصادية بين قارات دول العالم النامية الثلاثة: أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بهدف التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي والعوامل والسياسات التي تعوقه .

يقوم التحليل الاقتصادي لسميث على فكرة "اليد الخفية"، التي تعني أن النظام الاقتصادي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً بدون تدخل الدولة الذي قد يعرقل النمو الاقتصادي، ويتبع الحرية الاقتصادية . أكد الاقتصادي آدم سميث على أهمية تقسيم العمل والتخصص كأساس لزيادة الإنتاجية. يعنى تقسيم العمل بتخصيص العمال لأنشطة إنتاجية محددة بدلاً من أداء مهام متعددة، مما يمكنهم من تحقيق إنتاجية أكبر بنفس الجهد. ومن المهم أن يكون هناك توفر للمعدات والآلات المتخصصة لتحقيق هذا التقسيم الفعّال. عندما يتم تحقيق تقسيم العمل بنجاح، يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل. يتمثل هذا في زيادة الادخار والاستثمار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل بشكل أكبر. وهكذا يتم تعزيز الاقتصاد.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن النمو الاقتصادي يعتمد على التراكم الرأسمالي وتوفر السوق. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار ندرة الموارد الطبيعية. مع تقدم الاقتصاد وزيادة السكان، يصبح من الصعب التغلب على قيود الموارد الطبيعية. ينخفض دخل أصحاب رأس المال، وتتلاشى المحفزات لتراكم رأس المال الجديد، مما يؤدي في النهاية إلى حالة الركود.

1 - عبد الحليم شاهين ، التطور التاريخي لنظريات النمو و التنمية في الفكر الاقتصادي ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 73 ، ص 7 ، 2021 ، الكويت .

في الختام، يُعتبر تقسيم العمل والتخصص أحد أسس الاقتصاد القومي ومحركًا للتنمية المستدامة .

2. نظرية دافيد ريكاردو 1 :

- اتفق دافيد ريكاردو في تحليله للنمو الاقتصادي مع آدم سميث في الكثير من العوامل وان اختلفت عنها في بعض الإضافات التي ناسبت التطور الاقتصادي والزمني في تلك الفترة، و كانت مصادر النمو الاقتصادي لريكاردو في تلك الفترة تتضمن ما يلي :
- الأرض باعتبارها مصدر الكثير من الخيرات ، لكونه اعتبر الزراعة كأهم نشاط اقتصادي لكونه يوفر العيش لأفراد المجتمع .
 - المنظم كقوة محرّكة للنمو الاقتصادي من خلال إيجاد توليفات جديدة ما يسمح لإيجاد طرق جديدة للإنتاج و كذا منتجات واكتشاف أسواق جديدة، ما يدفع بعملية النشاط الاقتصادي و بالتالي حركية اقتصادية كبيرة ومنه معدّل نمو أكبر، و يتدعم هذا بأفكار جديدة تدفع دائماً إلى التقدّم والتطوّر .
 - التوازن الديناميكي ودور تناقص العلة و علاقتها بتراكم رأس المال العيني و البشري والتفاعل بين متوسط دخل الفرد ومعدّل نمو السكان .

3. نظرية شومبيتر²: تأثير شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام

الرأسمالي والصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثراً بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاماً شاملاً، وأمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقاً للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية :

¹- رحمانى العربي ، أثر التدفقات المالية و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2015) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ، جامعة الجزائر 3 ، الصفحة 5 ، السنة الجامعية 2016 / 2017 .

² - ساطور رشيد ، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة -علاقات وروابط ، جامعة البليدة 02 ، الجزائر ، ص 93

- توصل إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار لابتكاري غير مواتية لعملية النمو. يرى أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية، إلا أنه تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الانتماء المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلاته للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

- نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان.
- البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة...

4. النظرية النيوكلاسيكية في النمو¹: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات ابرز اقتصاديه (الفريد مارشال A.Marshall) و(يكسل K.wicksell) و(كلارك J.clark) قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي، إذ اعتقدوا بأن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية ، وان الافتراضات الأساسية لقطاع واحد هي افتراضات تتعلق بثبات غلة

1 - علياء حسين خلف الزركوش ، نظريات النمو الاقتصادي ، كلية الإدارة والاقتصاد المادة : التنمية الاقتصادية. القسم : الاقتصاد ، جامعة ديالى – العراق – موقع SCRIBD تم الرفع من طرف [Nadia Nina](#) ، في 22 / 02 / 2024 ،

الحجم (constant return to scale) والإنتاجية الحدية المتناقصة لرأس المال وتكنولوجيا الإنتاج الخارجية وإمكانية إحلال رأس المال والعمل.

إن نموذج النمو النيوكلاسيك يقتضي ضمناً أن معدل النمو لحالة الاستقرار يساوي صفراً وإن جزءاً منه يتأتى من التقدم التكنولوجي الخارجي، بمعنى أن السياسات الاقتصادية الكلية التقليدية مثل استثمار الحكومة يمكن أن يكون لها أثر في مستوى دخل الفرد ولكن ليس لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فضلاً عن ذلك إن التحسينات في تكنولوجيا الإنتاج لا تتم نمذجتها صراحة، فهي تختزل إلى ما يسمى بـ (الصندوق الأسود) في النموذج .

إن التحسينات التكنولوجية الخارجية إذا ما استمرت يمكن لها أن تعوض عن التأثير السلبي لانخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وبذلك تؤدي إلى نمو طويل الأجل، وأخيراً، فإن المحدد الخارجي لثبات معدل نمو السكان هو المحدد الرئيس لمستوى دخل الفرد الحقيقي في العديد من النماذج النيوكلاسيكية. وعليه فإن دراسة نظرية النمو هي بالأساس دراسة لدالة الإنتاج، ولذلك فإن هذه النظرية تحاول تحديد المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية والتي تحدها النظرية في ثلاثة عناصر هي رأس المال، العمالة، والتكنولوجيا. يركز [Solow] على أن النمو يصبح متغيراً خارجياً لأن إنتاجية العوامل المتراكمة تنخفض مع زيادة تراكم رأس المال، طبقاً لهذه النظرية فإن نمو الإنتاج يمكن أن يتحقق من خلال التأثير في العناصر السابقة، أي زيادة المخزون الرأسمالي من خلال الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وزيادة القوى العاملة، بالإضافة إلى تحسين التكنولوجيا المستخدمة.

ويجب الإشارة إلى إن العامل التكنولوجي لا يشير إلى التجديد الفني للعملية الإنتاجية فقط ولكن يتسع مفهومه ليشمل العديد من العناصر غير المحددة بشكل تام، وذلك فيما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (Total factor Productivity) وتؤكد النظرية على التأثير في العنصر الثالث أي مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج مما يعني الاهتمام بمستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى التعليم والتدريب للأفراد ومدى وجود سياسات اقتصادية سليمة وتهيئة مناخ يساعد على جذب الاستثمار وتشير النظرية الكلاسيكية الحديثة إن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، لكنها لم توضح الكيفية التي تحقق مثل هذا التقدم، إذ أنها افترضت إن التطور التكنولوجي ينمو بمعدل تلقائي (أي أنه متغير خارجي) وبالتالي فالمصدر النهائي للنمو لا يمكن تفسيره. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها هذه النماذج النظرية للتنمية، فإن قصورها الأساسي يتمثل في تركيز هذه المقترحات على عملية النمو الاقتصادي على إنها هدف نهائي وغاية في حد

ذاتها، دون التنبه الكافي إلى أن النمو الاقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى .

5. نظرية النمو الكينزية-النيو كينزيون (نموذج هارود ودومار)¹ : برز العالم الاقتصادي كينز

بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من «Say» وقانون الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس. كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وانصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموده اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الأجل القصيرة .

• نموذج هارود ودومار-النيو كينزيون: جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز،

حيث توصلوا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها:

• الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.

معدل النمو في الناتج $\frac{\Delta Y}{Y}$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ وكذا معامل الرأس المال على الناتج $\frac{K}{Y}$

• الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = S$)

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

1 - ساطور رشيد ، مرجع سبق ذكره .

عند التوازن لدينا: $I = S$ (الاستثمار يساوي الادخار) .

كذلك: $I = iY$ حيث i معدل الاستثمار.

$\Delta k = I$ (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)

كما لدينا :

$$\Delta Y = \frac{I}{K} \text{ أي } k = \frac{I}{\Delta Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta y}{Y} = \frac{\frac{I}{Y}}{k} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$$

حيث: $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل نمو الناتج، S معدل الادخار، k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

نستنتج من خلال المعادلة الأخيرة أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو (معدل

الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة

الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة

بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج

السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل في الأجل الطويل، وهذا

مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الأجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها

من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج $(\frac{K}{Y})$ تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير.

خلاصة الفصل :

تبرز أهمية فهم النمو الاقتصادي وتأثيراته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. حيث يعتبر النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً لمعظم الدول، حيث يسعى السياسيون والمسؤولون الاقتصاديون إلى تحقيقه وتحقيق التنمية ورفاهية المجتمع. يعكس النمو الاقتصادي زيادة في الإنتاجية الاقتصادية والدخل القومي، مما يعزز الاستثمارات ويخلق فرص عمل ويحسن معيشة الناس .

علاوة على ذلك، يجب أن نتذكر أن النمو الاقتصادي لا يحل جميع مشاكل المجتمع، ولا يضمن العدالة الاجتماعية أو الفرص المتساوية. لذلك، يجب أن يرافق النمو الاقتصادي بسياسات عمومية فعالة. تهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة وتعزيز الشمولية الاجتماعية.

في النهاية، يجب علينا أن ننظر إلى النمو الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية العامة، ولكن بشرط أن يكون هذا النمو متوازناً وشاملاً ويأخذ بعين الاعتبار التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجهها مجتمعاتنا في العصر الحديث.

الفصل الثاني: الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال

الفصل الثاني : الإطار النظري لتدفقات رؤوس الأموال

تمهيد

تلعب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية دورًا مهمًا في الاقتصاد العالمي، حيث تضمن التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال بشكل يحقق أفضل عائد لتوظيف المدخرات وتمويل المشروعات. كما تساعد على خلق فرص العمل مما يسهم في رفع مستوى مهارات القوى العاملة. و مع ذلك، يمكن أن تكون هذه التدفقات مصحوبة بآثار سلبية على استقرار الاقتصاد الوطني ، حيث تتعرض الاقتصادات ذات الديون الخارجية الكبيرة للآزمات المالية والركود العميق عند خروج التدفقات الرأسمالية. وتصبح مخاطر الالتزامات الخارجية في أعلى درجاتها عندما يكون الدين الخارجي مقومًا بعملات أجنبية ولا تقابله أصول بهذه العملات.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

المطلب الأول : تعريف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

- يعرف البنك الدولي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على أنها صافي التدفقات من القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة مطروح منها التسديدات، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار في محافظ الأسهم¹ .

- كما تعرف أيضا على أنها انتقال الحقوق المترتبة على رؤوس الأموال (نقود، سندات، صكوك أو أوراق مالية أخرى) بين فرد أو مجموعة من الأفراد المعنويين أو الطبيعيين أو مؤسسة أهلية أو رسمية من الدول إلى مثل ذلك في دولة أخرى، ويعني ذلك انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر².

1- أحمد طلفاح ، التدفقات المالية العالمية و إشكالاتها ، المعهد العربي للتخطيط ، على الموقع الإلكتروني :

https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/31_C23-1.pdf

2 - حبيب قنوني ، عبد الرحيم عامر* ، حركة رؤوس الأموال الدولية و النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تجريبية (1990 / 2018) ، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد8 ، العدد 3 ، (2020) .

- عرف صندوق النقد الدولي تدفق رأس المال على انه : ذلك البند من الحسابات النقدية و الرأسمالية لميزات المدفوعات و الذي يتألف عادة من مفردات تقع تحت بند التحويلات الرأسمالية الذي يضمن استثمارات مباشرة لدولة معينة ، و كذلك ما يقع تحت بند الاستثمارات الحافظة و الاستثمارات الأخرى ، و التي تضمن ديون قصيرة الاجل و طويلة الاجل ، و بشكل قروض مصرفية و ائتمانيات تجارية و قروض من صندوق النقد الدولي¹.

ونستنتج من هذا أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تشير إلى حركة الأموال التي تتحرك عبر الحدود الوطنية من دولة إلى أخرى. تكون هذه الحركة غالبًا ناتجة عن استثمارات أجنبية مباشرة (مثل فتح مصانع أو شراء أصول في دولة أخرى)، أو مشتريات ومبيعات سندات حكومية أو شركات، أو حركة رأس المال الأجنبي الذي يتم استثماره في الأسهم والعقارات والسلع الأخرى.

المطلب الثاني : دوافع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

1. الدوافع الداخلية: وتنقسم بدورها إلى 2 :

1-1- فجوة التمويل الداخلية: ويقصد بها الفرق بين الاستثمار والادخار المحلي وعدم قدرته على توفير

التمويل اللازم للاستثمارات المحلية وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على التمويل الدولي لسد هذا العجز .

1-2- الزيادة في إنتاجية رأس المال المحلي: وعادة ما يسمى على هذين السببين بعوامل السحب، حيث

أن قرار الاستثمار يقوم على أساس المقاربة بين الكلفة المتحققة للمشروع المقترح، وغالبا ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بشكل نسب مئوية من العائد بالإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث تتأثر حركة رأس المال الأجنبي الخاص بدافع الربح، وبالتالي تؤدي إلى ثبات العوامل الأخرى بذلك يجذب رأس المال الخاص إلى الدول التي يرتفع فيها عائد الاستثمار نسبيا .

1-3- الزيادة المستقلة في دالة الطلب المحلية : تقود الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود إلى جذب

رأس المال الأجنبي بمختلف أشكاله وخاصة الاستثمارات المحفظية والأموال قصيرة الأجل، ومن

1 - وسيلة بوفينيش ، أثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019 ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 9 ، العدد 4 / ديسمبر 2021 .

2 - عدة عابد ، مرجع سبق ذكره .

الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الموضوع الاقتصادي ميلتون فريدمان، فقد جاء في تحليله أن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقية، وبذلك فالطلب على النقود شأنه شأن الطلب على أي سلعة يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود، فبالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل) تتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية، أما سعر النقود فيتحدد طبقاً لتكلفة الفرص البديلة، وعليه فزيادة الطلب على النقود تعد من الأسباب المؤدية للتدفقات الرأسمالية، سواء كان الطلب عليها بشكلها السائل أو عن طريق طلبها في صورة أوراق مالية أو أصول حقيقية.

2. الدوافع الخارجية¹ :

1-2- الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية: أي تنتقل رؤوس الأموال من البلدان التي يتوفر فيها رأس مال فائض إلى البلدان التي تعاني شحاً منه، فعادة ما ترتفع أسعار الفائدة في بلد العجز وتنخفض في بلد الفائض وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة. وقد استخدمت البلدان الـ 10 الصناعية سعر الفائدة في إطار سياساتها الاقتصادية الكلية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي وما بعدها، كوسيلة لجذب رؤوس الأموال، وهو ما أدى إلى ارتفاعات مستمرة في أسعار الفائدة منذ منتصف السبعينات حتى بلغت ذروتها في 1982، فكان ذلك عاملاً أساسياً في انفجار أزمة المديونية وكساد عالمي ملحوظ.

2-2- أسعار الأصول: بالإمكان استخدام الأسعار النسبية للأصول في تفسير أسباب التدفقات الدولية لرأس المال، خاصة في البلدان التي تضم أسواقاً مالية متقدمة، حيث يفترض وجود إحلال غير تام ما بين الأصول المحلية والأجنبية إضافة إلى وجود تدفقات غير تامة لـ 10 رأس المال فيما بين البلدان.

3-2- بيانات ميزان المدفوعات: إن وجود عجز في ميزان مدفوعات البلد يعني وجود تدفق عكسي لموارده من النقد الأجنبي على هيئة رؤوس أموال قصيرة أو طويلة الأجل، وبالتالي يلجأ بلد العجز عادة إلى استقدام رؤوس الأموال الدولية لغرض معالجة حالة العجز المذكورة. مقابل هذا، يقوم بلد الفائض بإقراض دول العجز بعملية أشبه باستثمار ذلك الفائض في بلدان تكون بحاجة إليه.

2-4- تفادي المخاطر المختلفة: ومن أهمها :

1 - محفوظ جبار ، باحثة دكتوراه ، سامية عمر عبدة ، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثامن والأربعون 2016

- **المخاطر السياسية:** إن دافع انتقال رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج ليس رهنا بمدى تحقيق مردود عالٍ من الأرباح ، و إنما من جانب آخر تدخل اعتبارات الاستقرار السياسي في تلك الدولة ، ومدى إمكانية وجود الضمانات لرأس المال. فقد تتعرض رؤوس الأموال المحلية إلى خطر المصادرة من قبل السلطات العامة وهكذا يتم تحويلها أو إيداعها في البنوك الأجنبية.
- **المخاطر الاقتصادية:** يعد التضخم الداء الاقتصادي العصري الذي يسبب فقدان العملة لقوتها الشرائية مما يترتب عليه خسارة الجهة المستثمرة نسبة معينة من مردود استثمارها في الخارج، بالإضافة إلى مخاطر أخرى كارتفاع الاقتطاعات الضريبية، مما يدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى تحويلها إلى مناطق أخرى تفادياً للمعدلات الضريبية المرتفعة.
- ولا تعد هذه العوامل الوحيدة المؤثر في حركة رؤوس الأموال، إذ توجد عوامل اقتصادية أخرى تؤثر في حركتها، وإن لم تكن بمدى قوتها في جذب أو دفع ورفع أو خفض الكفاءة الحدية لرؤوس الأموال. ومن هذه العوامل الاقتصادية الدافعة أو السالبة للحركة من جهة نشاط الصناعة، رواج التجارة، قوة النقد، كثرة فرص الاستغلال في دول متقدمة أو نامية تتوفر فيها الموارد ثم بالمقابل وجود الاضطراب النقدي، العجز المالي، وسعة البطالة وانتشار الأزمات، وغير ذلك من العوامل التي تظهر لتتيح للدافع الأساسي أن يبرز دوره في تشجيع الممولين والمستثمرين على عرض رؤوس الأموال وطلبها لإعادة توظيف الأرباح والموارد الجديدة واستثمارها في مجالات ودول جديدة .

المبحث الثاني : مصادر و أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تصنف تدفقات رؤوس الأموال الدولية حسب مصدرها و حسب محتواها أشكال لها .

المطلب الأول : مصادر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

1. المصادر الرسمية :

تتضمن هذه المصادر القروض والمساعدات التي تُقدم لأغراض التنمية و منها:

1-1- قروض حكومية ثنائية: ويتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض وحكومة البلد المانح

بشكل رسمي وغالب ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على

الاعتبارات الاقتصادية كان يتوجب على البلد المقرض أن يمنح تسهيلات عسكرية للبلد المقرض¹. عادة ما تتم هذه الصفقات بعد جولات من المفاوضات بين حكومتي الدول المانحة والمستفيدة. تغطي هذه الاتفاقيات قضايا متعددة مثل قيمة القرض، وفترة السماح، وشروط السداد، ومعدلات الفائدة، والآليات المتعلقة بالسحب والإنفاق، والتكاليف الإدارية، وغيرها من الجوانب ذات الصلة. في هذا السياق، يؤكد الفارق بين عدة مصطلحات مثل "التخصيص" و"التعاقد" و"السحب من القروض الخارجية". تعني التخصيص عدم تضمين مبلغ القرض المخصص في حسابات الديون الخارجية للدولة المُقرضة أو الدائنة، إذا توصلت الدولة لاتفاق معين لدعم الدولة المستفيدة من القرض، وفي حال عدم استخدام أي جزء من التخصيص، فلا يلتزم الدولة المُقرضة بأي التزام. أما التعاقد، فيعني أنه إذا تعاقدت الدولة على توريد سلع وخدمات في إطار التخصيص المذكور سابقاً، فإن المبالغ التي تم التعاقد عليها تُشكل التزاماً على الدولة المستفيدة من القرض، ويمكن تحديد مقدار هذا الالتزام بنسبة مسماة عادة "مصاريف الارتباط"، دون حساب فوائد على المبالغ المتعاقد عليها ما لم يتم سحب أي جزء منها ضمن التخصيص الأصلي.

1-2- القروض متعددة الأطراف: وهي القروض والاعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى الأقطار المقرضة، وتختلف هذه القروض باختلاف الهيئات المانحة لها، إذ غالباً ما تعكس هذه الشروط وجهة نظر الأقطار الأم التي تضم المنظمات، كالبنك الدولي للإنشاء والتنمية وصندوق النقد الدولي. ومن أنواع القروض الرسمية المتعددة الأطراف، قروض المصدرين وهي مؤسسات تمويلية تنشئها بعض الأقطار الرأسمالية المتقدمة لتشجيع صادراتها من خلال تقديم قروض وتسهيلات تمويلية للأقطار المستوردة المدينة، من هذه المؤسسات بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي،

وبنك الاستيراد والتصدير الياباني².

1 - حريري عبد الغني، المالية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - قسم: العلوم التجارية، السنة الجامعية: 2020 / 2021.

2 - باصور كمال، مرجع سبق ذكره.

2. المصادر الخاصة¹:

1-2- تسهيلات الموردين

ويطلق عليها أحيانا قروض التصدير، وهي عبارة عن ائتمان مضمون من حكومات الدول المقترضة تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين 360 يوما إلى 10 سنوات وبأسعار فائدة تعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويل الأجل.

2-2- تسهيلات مصرفية: وهي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للبلاد

النامية بغرض تمويل عجز موسمي ومؤقت في حصيلة النقد الأجنبي وتتراوح آجال استحقاق هذه القروض بين 06 أشهر وسنة وتكون أسعار فائدتها حسب أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الدولية.

2-3- الأسواق المالية الدولية: تعتبر مصدرا رئيسيا للحصول على التمويل كما أنها تمثل مجالا

واسعا لتوظيف الأموال الفائضة عبر الحدود ويجب أن نفرق بين قسمين رئيسيين:

أ. السوق النقدية الدولية: يكون التعامل في هذه السوق بين البنوك التجارية في تلك الودائع التي

تكون بمبالغ كبيرة ولمدة قصيرة (تتراوح من يوم إلى سنة) ، وتتأثر هذه السوق بالتقلبات التي تطرأ

على أسعار الصرف، وهذا يعود إلى أن التعامل يجري بالعملات الأجنبية.

ب. سوق رأس المال الدولية: ويتم التعامل في هذه السوق من خلال أسواق الأوراق المالية أو بما

تعرف بالبورصات، ويشترك في التعامل في هذه السوق صناديق الاستثمار والشركات الدولية، وشركات

التأمين والبنوك المتخصصة وصناديق التقاعد...إلخ، وتكون الفترة الزمنية للسندات المصدرة بين 3-5

سنوات، ويتم التعامل في هذه السوق بعقد - القروض المشتركة إضافة إلى إصدار وتداول السندات

الأوروبية والأجنبية، وتتأثر هذه السوق بتغيرات أسعار الفائدة بالإضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات.

1 - مفتاح صالح ، مطبوعة في مقياس المالية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر - 2006 / 2005 .

المطلب الثاني : أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية .

حسب صندوق النقد الدولي ، فإن تدفقات رؤوس الأموال لها أربعة اشكال أساسية و هي :

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك شخص مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها¹.
- يعرف على انه انتقال ال أموال من دولة إلى دولة أخرى بغرض إقامة مشروع استثماري لإنتاج سلعة أو خدمة معينة، و قد يكون هذا المشروع في شكل مصنع أو شركة، كما يمكن للمستثمر المباشر ان يساهم في ملكية شركة محلية بشرط أن تتجاوز نسبة المساهمة 10 % وفقا لصندوق النقد الدولي. أما إذا كانت النسبة أقل من 10 % فتسمى استثمارات حافظة².
- كما يعرف أيضا بأنه استثمار حقيقي في المصانع و السلع الرأسمالية و الأرض و المخزون السلعي³.

من خلال هذا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه نوع من الاستثمار العابر للحدود. يطلق اسم المستثمر المباشر على الشركة أو الجهة المقيمة في اقتصاد معين، والتي تنوي الاستثمار بهدف الحصول على فائدة مستدامة في شركة تقع خارج حدود وطنها الأم. يُسمى هذا النوع من الاستثمار "مؤسسة الاستثمار المباشر". يتضمن الاستثمار المباشر شراء شركة أو حصة معينة في شركة أجنبية بهدف توسيع الأعمال التجارية إلى منطقة جديدة .

1 - عادل مختاري و آخرون ، صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة و إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ، دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الداتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL . مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 02 (2021)
 2 - نورا عدلي ، التدفقات الرأسمالية ، صندوق النقد العربي ، سلسلة الكتيبات التعريفية ، العدد 49 ، الصفحة 7 - 2023 .
 3 - عيشاوي علي ، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال ن دراسة عينة من الدول المتقدمة خلال الفترة 2000 / 2014 . مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم لتجارية ، العدد 15 / 2016 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر -

ب. الجانب الإيجابي والجانب السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر¹

✓ الجانب الاستثمار الأجنبي المباشر

- مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى الدولة المضيفة، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، زيادة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أداة للتنمية الاقتصادية ولا سيما من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث يدر عائداً بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين في القروض الخارجية، كما أن الاستثمار الأجنبي لا يجعل الدولة المضيفة له خاضعة لشروط القروض المجحفة.
- تغطية المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.
- تغطية النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
- نقل التكنولوجيا للدول النامية من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية، الأمر الذي يساعد على تحويل الاقتصاد النامي إلى اقتصاد صناعي، كما يساعد الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية الأساسية، التي ما كان لها أن تتحقق في غياب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تغطية الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق، ومن ثم في سد الإيرادات التي تعاني منها الدولة المضيفة للاستثمار.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا ما لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي الأخرى مثل المنح والقروض.

1 - خديجة مجاهدي ، الاستثمار الأجنبي مزاياه ومعوقاته: دراسة في ضوء أحكام قانون ترقية الاستثمار الجزائري ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد 63 ، العدد 3 ، نوفمبر 2020 .

✓ الجانب السلبي الاستثمار الأجنبي المباشر

- يؤدي إلى اختلال توازن العلاقة بين شركة دولة عملاقة وشركة دولة أخرى نامية ما ينجم عنه إجحاف وغبن في حقوق ومكاسب الدولة المضيفة لما يفرضه المستثمر الأجنبي من أثمان باهظة نظير تقديم معرفة تقنية، وقد يلجأ إلى التلاعب بالأسعار، وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج، وتخفيض أسعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها في السوق، بقصد تضخيم
- الأرباح المحققة لصالح الشركة الأم، وإخفائها عن الشركاء المحليين لتحاشى الضرائب في الدولة المضيفة.
- قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان مدفوعات الدول النامية، نتيجة تحويل أرباحها كلها إلى الخارج، خصوصاً في حالة مغالاة المستثمر الأجنبي في تكلفة واردات المشروع من السلع الرأسمالية التي غالباً ما يكون مصدرها الشركة الأجنبية الأم.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى ممارسة بعض الأساليب غير المشروعة لإفساد الحياة السياسية داخل الدولة المضيفة، وذلك عن طريق تقديم الرشاوى لشراء ذمم الساسة، ومتخذي القرار وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً للدولة المضيفة من خلال القيام بمخالفات قانونية أو دفع أثمان أعلى، أو شراء سلع أقل جودة.

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي)

أ. تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

- يقصد به كل استثمار في الأصول أو الأوراق وسوق المال، وهو يمثل الأوراق المالية على اختلاف أنواعها، أسهم سندات الى غير ذلك¹.
- و هو تملك الأفراد او الهيئات أو الشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة و تنظيم المشروع الاستثماري².
- التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر

1 - فلاق علي، أباصور محمد، الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد: 3 افريل 2015

2 - وسيلة بوفنيش، مرجع سبق ذكره.

وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال تخلى عنها، وعلى النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم، والمخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها¹.

ب. الأهمية و مصادر الخطر في الاستثمار الأجنبي غير المباشر .

✓ أهمية مصادر الاستثمار الأجنبي المحفظي²

- الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية يزيد من سيولة السوق ويساعد على تطوير كفاءة السوق أيضا، كما يجعلها أوسع وأكثر عمقا، وفي سوق الأوراق المالية فإن تواجد عدد كبير من البائعين والمشتريين يضمن توافر السيولة اللازمة .

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعود بالنفع على القطاع الحقيقي للاقتصاد، إذ يمكن للاستثمار الأجنبي غير المباشر توفير مصدر للاستثمارات الأجنبية ولا سيما إلى البلدان النامية التي هي قليلة رؤوس الأموال، لذا فإن قدوم استثمارات أجنبية غير مباشرة يحسن معدل الاستثمار من خلال توفير النقد الأجنبي إلى البلدان النامية، كما يقلل من ضغط فجوة العملات الأجنبية لأقل البلدان نموا مما يجعل الواردات من السلع الاستثمارية سهلة المنال بالنسبة لهم، لذا فإن هذه التدفقات قد تقود إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي .

- بالنسبة للدول الآخذة في النمو يعد الوصول إلى رأس المال العالمي في شكل تدفقات استثمارية مباشرة غير مباشرة مدعاة لتخفيض كبير في تكلفة تمويل المشروعات، ويسمح ذلك الأمر للأشخاص والشركات المحلية بتنفيذ المزيد من مشروعات الاستثمار والتي تسهم بدورها في تنمية الموارد الحقيقية وفي المدى الطويل تتم ترجمة ذلك في شكل مستويات معيشة أعلى وارتفاع في معدلات النمو

الاقتصادي .

- يمكن الاستثمار الأجنبي غير المباشر من تحقيق الانضباط والخبرة في أسواق رأس المال

1 - عقبة خضير ، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة - قطر - للأوراق المالية خلال الفترة 2008 / 2013 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص أسواق مالية و بورصات ، 2014 / 2015 ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر -

2 - طرايش إبراهيم ، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الأوراق المالية بمصر 2004 / 2017 ، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 9 العدد 2 جوان 2019

المحلية، إذا كان في سوق أعمق وأوسع فإن المستثمرون لديهم حوافز أكثر لتخصيص وإنفاق الموارد في البحث عن فرص استثمارية جديدة، وبالمقابل تشجيع المنافسة بين الشركات في الحصول على التمويل الذي بدوره يساعد على رفع الاقتصاد المحلي وتطويره.

- يؤدي إلى إيجاد حلقة تزيد من كفاءة السوق المحلية عن طريق الاتصال بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا مالية متقدمة، يكون لها أثر في اجتذاب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق مما يشجع بدوره على الاستثمار الأجنبي .

✓ مصادر الخطر في الاستثمار الأجنبي غير المباشر¹

- **المخاطر النظامية** وتسمى أيضا بمخاطر السوق غير القابلة للتنويع والمخاطر التي لا يمكن تجنبها، و تعرف المخاطرة النظامية بأنها ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد التي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار كافة الأوراق المالية، لذا فهي تتجاوز إطار المحفظة المالية لتصل إلى إطار السوق، ومن ثم فمصدرها ظروف عامة اقتصادية كالكساد أو ظروف سياسية مثلا، مما يصعب على المستثمر التخلص منها أو التحكم فيها، إلا أنه من الممكن التقليل منها عن طريق التنويع الدولي، من خلال الاستثمار في أسواق عالمية أي اقتناء أوراق مالية صادرة عن عدة دول وليس من سوق دولة معينة، هذا الأمر يتطلب من المستثمر أن يكون على دراية بظروف عدد كبير من الأسواق المالية الدولية.

- **المخاطر غير النظامية** فهي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة وخاصة بشركة أو بقطاع معين، وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق أي مرتبطة بتكوين محفظة أوراق مالية معينة. ويمكن للمستثمر التقليل من المخاطر غير النظامية بتنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به تنوعا قطاعيا، أو تنوعا في الأوراق المالية المكونة للمحفظة المالية، بحيث يتم الاستثمار في أنواع مختلفة من الأوراق المالية الصادرة عن عدة قطاعات، وفي نفس الوقت تنويع الأوراق داخل القطاع الواحد، وعدم الاقتصار على أوراق قطاع واحد أو شركة واحدة.

1 - عيشاوي علي مرجع سبق ذكره

الجدول رقم : (1-1) : مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الصفات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
السيطرة	مباشرة	غير مباشرة
الملكية	10 % حد أدنى	أقل من 10 %
تركيبية الموجودات	مالية وغير مالية	مالية فقط
الهدف	الوصول إلى الأسواق والموارد	تحقيق أرباح
طبيعة النشاط	انتاجي يرافقه نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنسيقية والتنظيمية	استثمار في الأوراق المالية فقط
الثبات	لا يتجزأ وأكثر تكتلا	يتسم بالتغيير وأقل تكتلا ويمكن تجزئته
المدى الزمني	استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الاجل غالبا
الاستقرار	تقلبات أقل نسبيا	تقلبات أكبر
قنوات الحركة	الشركات المتعددة الجنسيات	الأفراد و وسطاء السوق عبر الأسواق المالية
الانتشار والتفضيل	أكبر انتشارا	أقل انتشارا

المصدر: أ. عيشاوي علي، مرجع سابق ص 69

3. القروض الخارجية :

- مبالغ تقترضها الدولة من الجهات التي تتوافر لديها الأموال وتتعهد بإرجاعها حسب الاتفاق فهي عقود مالية بين الأفراد أو المؤسسات المالية وبين الدولة ينتج منها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقتصاد الوطني¹.
- وسيلة لتحويل الموارد من الجهة المقرضة إلى الجهة المقترضة لقاء التزام هذه الدول بدفع الأقساط والفوائد المترتبة على هذه القروض².

أ. أهمية القروض الأجنبية³ :

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية .
- رفع مستوى معيشة السكان.
- تمثل قوة شرائية بالعملات الأجنبية وله أهمية كبيرة عندها، وخصوصا في حالة عجز ميزان المدفوعات أو في حالة معاناتها من النقص في احتياطياتها من العملة الأجنبية .
- دعم الصناعة وزيادة السلع القابلة للتصدير كما تؤدي الى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج .
- الحد من الأزمات الاقتصادية من خلال إعادة تدوير الفوائض المالية من الدول ذات الفوائض المالية نحو الدول المحتاجة للتمويل .

ب. مخاطر القروض الخارجية :

بالرغم من الأهمية التي ذكرت سابقا بالنسبة لهذه القروض إلا أن هناك مخاطر تنجر عنها و

1 - علي كنعان ، القروض العامة ، مجلة الموسوعة القانونية المتخصصة ، المجلد 6 ، ص 342 .

2 - حريري عبد الغني . مرجع سابق .

3 - روضة جديدي ، عثمانى حياة ، أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة (1990-2021) ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 05 ، العدد 02

التي نوجز أهمها في ما يلي¹ :

- القروض الخارجية تؤثر سلبا على سعر صرف العملة المحلية للدولة المقترضة، إذ أن قيمة العملة المحلية تنخفض بالنسبة للعملة الأجنبية عند حلول آجال التسديد إذا لم تتحقق الفوائض المطلوبة لسداد الدين والفوائد المستحقة عليه.
- الإنقاص من الثروة القومية، فالفوائد المترتبة على هذه القروض تعتبر عبئا ثقيلا لأنها تفترس - إن صح التعبير - نسبا هامة من الناتج المحلي.
- القروض الخارجية سلاح بيد الدول المقرضة يخول لها التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المقترض .

4. المنح و المساعدات الرسمية:

- هي تدفقات الموارد المالية و المادية و الفنية و البشرية بشروط تيسيرية من دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية إلى دولة أو مجموعة من الدول الأخرى² .
- الموارد الاقتصادية التي تنتقل من الدول المتقدمة والمؤسسات إلى الدول النامية، ونظرا للانتقادات التي واجهها واضعو هذا التعريف تم إضافة ثلاثة شروط أساسية إلى التعريف السابق وهي :
 - ألا يكوف هدف الدول المانحة تحقيق مكاسب تجارية من وراء معوناتها .
 - يجب أن تحمل نوعا من الامتيازات، أي أن تعطى بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة على القروض أو فترة سماح أطول، أو فترة استرداد أطول من فترة استرداد القروض.
 - أن تكوف من مصادر رسمية³ .

5. تحويلات المهاجرين :

- عبارة عن مجموعة من التدفقات سواء كانت مالية او عينية التي يجريها المهاجر من دول المقصد إلى دول الأصل وفق قنوات التحويل سواء كانت رسمية او غير رسمية ، و هي حاصل جمع تحويلات

1 - ميساء وليد أحمد عبادي ، القروض الخارجية و دورها في التنمية الاقتصادية المحلية ، برنامج الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية ، جامعة النجاح الوطنية . نابلس - فلسطين - 2001 .

2 - زينب عباس زعزوع ، دور المنح و المساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي ، <https://platform.almanhal.com/Files/2/8556> ،

3 - باصوركمال . دراسة لأثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2017 ، مرجع سابق

العمال و تعويضات العاملين ، و تحويلات المغتربين ، و المهاجرين في الخارج¹ .
 - تلك المدخرات التي يحولها العمال المهاجرون من دول المهجر إلى دول الهجرة ، بصورة نقدية او عينية ، و قد تكزن هذه المدخرات بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية ، كما ان تحويلها يتم من خلال قنوات رسمية او غير رسمية² .

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

المطلب الأول : الآثار الإيجابية الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية³

1. زيادة معدلات الادخار والاستثمار:

إن تخلف التنمية في البلدان الفقيرة يرجع بشكل أساسي إلى نقص رأس المال أو انخفاض معدلات الادخار والاستثمار. ففي الهند، على سبيل المثال، كان معدل الادخار نحو 5 في المائة فقط عشية الاستقلال. وتراوح معدل إجمالي الاستثمار أيضاً حول نفس المعدل. وفي ظل هذه المعدلات المنخفضة للادخار والاستثمار، لم يكن بوسع البلاد أن تتوقع، في ظل النمو السكاني السريع ومع مراعاة انخفاض قيمة العملة، أن تنمو بمعدل يزيد عن 2 إلى 2.5 في المائة سنوياً. ومع ذلك، على مدى العقود الأربعة الماضية من التخطيط، يمكن رفع معدلات الادخار والاستثمار إلى أكثر من 20 في المائة سنوياً، ويبلغ متوسط معدل النمو 3.5 في المائة سنوياً. وإلى حد كبير يجب أن يعود الفضل في ذلك إلى التدفق الكبير لرأس المال الأجنبي منذ بداية التخطيط في البلاد.

2. التغيير التكنولوجي:

تتميز أقل البلدان نمواً بالتخلف التكنولوجي الذي يتجلى في انخفاض إنتاجية العمل ورأس المال بسبب وفرة العمالة غير الماهرة والمعدات الرأسمالية المتقادمة. فالعائق التقني لا يسمح لهم بالاستغلال الأمثل لجميع الموارد الإنتاجية المتاحة والمحتملة.

إن تدفق رأس المال من البلدان المتقدمة، بصرف النظر عن إزالة أوجه القصور في رأس المال،

1 - زيان موسى مسعود ، تحويلات المهاجرين كبديل استراتيجي للتمويل المستدام لمشاريع الاستثمارية في الدول العربية ، المركز الجامعي تسميلت ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

2 - تحويلات المهاجرين متى تصبح ثروة وطنية حقيقية ؟ ، مؤسسة الفكر العربي . - <https://arabthought.org/en/researchcenter/fofoelectronic-article-details?id=180&urlTitle>

3 - <https://www.economicdiscussion.net/international-capital-movements/international-capital-flows-benefits-and-damages-economics/30580>

يجلب التكنولوجيا والمهارات المتقدمة والخبرة التنظيمية وإدارة السوق، ويساعد في تدريب المهارات المحلية، وإنشاء البنية التحتية للبحث العلمي والتقني وإنشاء أصناف جديدة المنتجات. ومن ثم فإن تحركات رأس المال تساهم في سد الفجوات التكنولوجية في البلدان النامية.

3. إنشاء النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية:

لا تزال عملية النمو في أقل البلدان نمواً معوقة بسبب غياب النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل وسائل النقل والاتصالات والري والطاقة والمؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية والخدمات الصحية. إن إنشاء النفقات العامة الاقتصادية يتطلب استثماراً كبيراً لرأس المال. إن إنشاء البنية التحتية الأساسية يتجاوز بشكل عام قدرة أقل البلدان نمواً. وفي حالة العديد من البلدان النامية لعب رأس المال الأجنبي والمساعدة الفنية دوراً رئيسياً في هذا المجال.

4. تطوير الصناعات الثقيلة والأساسية:

يتطلب التحول الصناعي في أقل البلدان نمواً تطوير الصناعات الثقيلة والأساسية مثل صناعات الصلب والكهرباء الثقيلة والأدوات الآلية والهندسة الثقيلة وتكرير النفط والأسمدة والكيماويات الثقيلة والتعدين والنقل وصناعات المعدات الدفاعية. إن إنشاء مثل هذه القاعدة الصناعية يمكن أن يحفز بشكل كبير التوسع الصناعي المستقبلي في هذه البلدان. لكن كل هذه الصناعات تتمتع بكثافة رأسمالية عالية وفترة نضج طويلة. ولا يمكن للبلدان النامية أن تأمل في تطوير هيكل الصناعات الثقيلة والأساسية إلا من خلال تدفق كبير لرأس المال الأجنبي.

5. خلق فرص العمل:

ومع قيام رأس المال الأجنبي ببناء البنية التحتية، والمساعدة في إقامة الصناعات الثقيلة والأساسية والرئيسية، والاستفادة من مصادر المواد الخام، وفتح أسواق جديدة، هناك توسع كبير في فرص العمل في البلدان النامية. إن تحديث الزراعة من خلال إدخال الآلات الزراعية الجديدة والأسمدة الكيماوية بمساعدة رأس المال الأجنبي يؤدي إلى تحرير فائض القوى العاملة من هذا القطاع. يؤدي انخفاض الضغط السكاني على الزراعة إلى زيادة إنتاجية المزرعة. يمتص التوسع في الصناعة التحويلية من خلال رأس المال الأجنبي جزءاً كبيراً من فائض العمالة النازحين من الزراعة.

6. إزالة عجز ميزان المدفوعات:

كثيرا ما تواجه أقل البلدان نموا عجزا مزمنيا في ميزان المدفوعات. وفي هذه البلدان، تكون القدرة على التصدير محدودة. أما الصادرات فهي إما راكدة أو في انخفاض تقريبا. هناك تدهور مزمن في معدلات التجارة بسبب انخفاض الأسعار الدولية للمنتجات الأولية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه البلدان لديها ميل قوي للاستيراد. يتعين عليهم القيام بواردات واسعة النطاق من الحبوب الغذائية والمواد الخام الصناعية وقطع الغيار والسلع الرأسمالية والمواد الدفاعية وما إلى ذلك.

إن عنصر النقد الأجنبي في برامج التنمية كبير على الدوام. وهم ملزمون بتوفير مخصصات لخدمة الديون. في مثل هذه الظروف، يواجهون صعوبات متزايدة في ميزان المدفوعات. يمكن لتدفق كبير من المساعدات الخارجية أن يعتني بمدفوعات الواردات وخدمة الديون الخارجية ويمكن إزالة عجز ميزان المدفوعات

7. نظام القيمة الحديث :

إن تدفق رأس المال الأجنبي والمشاريع إلى المجتمعات التقليدية في البلدان الأقل نموا يبدأ في غرس العمل الجاد فيها، والمزاج العلمي، وتحديث النظرة المستقبلية، وزيادة الابتكار وزيادة الاعتماد على الذات. هذه التغييرات في نظام القيم تمهد الطريق لعملية نمو متواصلة.

المطلب الثاني : المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية¹

1. الأثر على الاستثمار المحلي: سبقت الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي

على الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، إلا أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقص الاستثمار المحلي بدلا من تشجيعه، وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة. ويرجع ذلك إلى سببين:

أ. تمويل جزء أو كل من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي والتي من

المفترض أن تمول بواسطة رؤوس أموال أجنبية، وبالتالي فإن جزءا من المدخرات المحلية يتم توجيهه

1 - هشام طلحي ، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و المغرب خلال الفترة (1990 - 2019) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد دولي - 2020 - 2021 ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر .

إلى الشركات الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة لمشاريعهم.

ب. ضعف الاستثمارات المحلية من ناحية التكنولوجيا المستخدمة وعدم صمودها أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات ذات التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الكبيرة وقنوات التسويق الدولية، مما يترتب عليه خروج العديد من المشروعات المحلية من دائرة النشاط الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات المحلية وبالتالي إبطاء النمو الاقتصادي للدولة المضيفة وغياب لمظاهر التكامل الاستثماري بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يسمى بـ "أثر المزاحمة"، حيث بينت نتائج العديد من الدراسات هذا الأثر.

2. الأثر على ميزان المدفوعات:

- يتأثر ميزان مدفوعات الدولة المضيفة سلباً من خلال تحويلات الأرباح المحققة وإتاوات استخدامات التكنولوجيا إلى الشركة الأم، إضافة إلى تحويل الرواتب من قبل الموظفين الأجانب ونتيجة لذلك فإن هذه التدفقات الخارجة هي في الحقيقة تعتبر كخصم على حساب رأس المال.
- قد تقوم الشركات متعددة الجنسيات في بعض الأحيان بالحد من صادرات فروعها في الدولة المضيفة حيث تقوم الشركة الأم بحظر القيام بعمليات التصدير إلى أسواق معينة وفقاً لما يسمى بالشروط التقييدية وقد يرجع ذلك إلى رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق الفروع الأخرى التابعة لها، وهو ما ينعكس سلباً على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.
- تساهم العمليات الغير قانونية والاحتيالية التي تقوم بها بعض الشركات متعددة الجنسيات من أجل تهريب أرباحها نحو الخارج بتضخيم فواتير استيراد مدخلات العمليات الأولية للمشاريع الاستثمارية بالدولة المضيفة، كما قد تقوم أيضاً بإنشاء شركات خارج الدولة المضيفة تحت مسميات جديدة ومغايرة لأسمائها التجارية ولكنها في الحقيقة تابعة لها بغرض التعامل الحصري معها في استيراد المواد الأولية ومستلزمات المشروع الاستثماري، وهو ما يؤثر سلباً على حساب رأس المال.
- يزداد تأثر ميزان مدفوعات الدولة المضيفة سوءاً عندما تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى تمويل

عملياتها الاستثمارية بالاعتماد على المدخرات المحلية للدولة المضيفة وهي التي يفترض أن من خصائصها قدراتها التمويلية الكبيرة.

3. الأثر على التشغيل:

رغم الآثار الايجابية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والتشغيل والتي يدافع عنها البعض بحجج زيادة فرص جديدة وامتزاية للتوظيف والتقليل من البطالة التي تعاني منها الدول المضيفة، إلا أن هناك من يرى عكس ذلك، إذ يعتبرون أن زيادة التشغيل هي في حقيقة الأمر زيادة وهمية نتيجة عدم فتح فرص للعمل لأن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال أساسا، مما يؤدي إلى خلق فرص قليلة للعمل، بالإضافة إلى تفضيل هذه الشركات لاستخدام العمالة الأجنبية، وأخيرا فإن العمالة المحلية المستخدمة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، إما أن تكون عمالة غير ماهرة، وبالتالي تكون أجورهم متدنية، أو أنها كانت متواجدة في القطاع المحلي قبل مجيء هذه الشركات. إضافة إلى ذلك، فقد تنسحب الشركات المحلية من السوق نتيجة عدم قدرتها على المنافسة مما يعني فقدان مناصب عمل، ومن الأمثلة الواقعية على ذلك ما حدث في البرازيل بين سنتي 1970 و1975، إذ خرج من السوق ما يزيد عن 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية نتيجة المنافسة التي فرضتها الشركات الأجنبية .

كما أن الأجور المرتفعة التي تعرضها الشركات متعددة الجنسيات عبر الشركة الأم أو عبر فروعها تجعلها تستقطب العمالة المحلية وخاصة الماهرة والمؤهلة منها، الأمر الذي لا يمكن من معرفة قيمة العمالة الإضافية الصافية، ومثال ذلك عمليات استثمار شركات تصنيع السيارات اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى البعض بأن الوظائف التي تم إنشائها بواسطة الاستثمارات اليابانية قد قابلها في المقابل فقدان الوظائف داخل شركات تصنيع السيارات الأمريكية.

4. الأثر على ارتفاع معدلات التضخم:

تؤدي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة أحيانا إلى حدوث موجات تضخمية في اقتصاديات هذه البلدان ويظهر ذلك كالتالي :

- تحتاج مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى فترة إنشاء معينة قبل أن يصبح الناتج منها قابلا للاستهلاك، ومن ثم فإنه خلال هذه الفترة يصاحب عملية التوسع في الاستثمار اختلال في التوازن بين قوى العرض

وقوى الطلب، وينعكس أثره مباشرة في شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتزداد حدة هذا الاختلال إذا كانت فترة إنشاء المشروعات طويلة.

- إن استمرار تزايد أعباء خدمة التمويل الخارجي يؤدي بالدولة إلى زيادة توجهها لإنتاج المزيد من السلع والخدمات قصد تصديرها كإجراء لمواجهة تآكل النقد الأجنبي، وفي حالة ما إذا كانت تلك الصادرات الإضافية من تلك السلع والخدمات التي تستهلك محليا، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض عرضها وبالتالي ارتفاع أسعارها.

- إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية لإقامة مشروعات معينة يتطلب تنفيذه جزءا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي كعامل على توفير البنية الأساسية مثل الطرق المعبدة، ووسائل النقل والمواصلات وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، فإن هذا الأمر يترتب عليه زيادة القوة الشرائية داخل البلدان المضيفة، خاصة في المراحل الأولى لتنفيذ المشروعات، وفي غياب الموارد الحقيقية بالداخل فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل التضخمي أي بزيادة حجم الائتمان من الجهاز المصرفي فإنها تعمل على زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي، حيث تميل الأسعار إلى الارتفاع.

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة من أهمها:

1- دراسة الأستاذ باصور كمال و الأستاذ الدكتور بوشنافة الصادق (2019) ، أثر تدفقات

رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1990

2017/

و قد تناولت هذه الأطروحة دراسة لأهمية التمويل الخارجي، من خلال دراسة أثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، و قد اعتمدت المنهج التحليلي و الوصفي ل مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، و المنهج الاستقرائي باستخدام النماذج والأساليب الإحصائية لإجراء الدراسة القياسية عن طريق قياس العلاقة الإندرجية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مختلف أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) . وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هذه التدفقات تؤثر بشكل جزئي على النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة.

2- دراسة حبيب قنوني ، عبد الرحيم عامر 2020 ، حركة رؤوس الأموال الدولية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018 . ، و قد تناولت دراسة العلاقة بين حركة رؤوس الأموال الدولية و النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 – 2018 ، و اعتمدت على الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر حركة رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال الفترة المدروسة (ARDL) . وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تحويلات المهاجرين، الديون الخارجية، الإعانات والنمو الاقتصادي مع تباين في الأثر على المديين القصير والطويل.

3- دراسة قمومية سفيان 2017 ، أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2011 . تم قياس العلاقة بين المتغيرين تدفقات رؤوس الأموال و النمو الاقتصادي و كانت النتائج تشير إلى ان التغيرات الحاصلة في هيكل التدفقات المالية الأجنبية تؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة .و ذلك بالاعتماد في الدراسة القياسية لاستقرار السلسلة على اختبار ديكي فولر الممطور ADF.

4- دراسة عدة عابد ، دراسة قياسية لأثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2000 / 2019 . حيث تطرقت إلى دراسة الأثر بين تدفقات الأموال الدولية و النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 – 2018 ، و تم الاعتماد في دراسة استقرار السلسلة على اختبار ديكي فولر الممطور ADF و (Phillips-Perron Test) . توصلت الدراسة إلى :

- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة .
- وجود علاقة عكسية بين القروض الاجنبية و الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة .
- وجود علاقة طردية بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة .

5- دراسة: رحمانى العربي أطروحة دكتوراه بعنوان **أثر التدفقات المالية و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017)** و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- بقيت الوضعية الاقتصادية تتميز بالتقلبات و تتأثر بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ما يجعل الاقتصاد الجزائري هشاً و معرضاً للأزمات .
- هدفت السياسات الاقتصادية المتبعة منذ سنة 2001 إلى تخفيض معدل البطالة و تحسين الظروف الاجتماعية للسكان و تشجيع النمو ، و هو ما لم يتحقق طوال فترة البرامج التنموية 2014 رغم ضخامة حجم الأموال المخصصة لها (407) مليار دولار أمريكي الممتدة بين 2001 - 2014 ، بحيث لم يتعد هذا المعدل في أحسن الأحوال 6% وهو ما يعني بقاء الوضعية الاقتصادية دون تطور واضح .

6- دراسة نسمن فطيمة و الهروشي خطاب (2017) ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو**

- الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015** ، حيث تناولت الدراسة تقدير أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مدى مساهمته في نمو الناتج المحلي ، و ذلك بالاعتماد في الدراسة القياسية لاستقرار السلسلة على اختبار ديكي فولر الممتور ADF. و توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي بقي يتراوح في مكانه ، و وجود سببين من الاستثمار اجنبي المباشر نحو الناتج المحلي ، بالإضافة إلى وجود علاقة طويلة المدى .

7- دراسة سامية مقعاش ، **تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي**

- الحقيقي دراسة حالة: ماليزيا للفترة 1995 – 2011** . تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التدفقات المالية الأجنبية و الناتج المحلي في ماليزيا ، و قد اعتمدت الدراسة في ذلك على المنهجين التحليلي و الوصفي ، أم النموذج المعتمد عليه فقد كان طريقة المربعات الصغرى العادية ، و قد خلصت النتائج إلى أن هذه التدفقات تؤثر إيجاباً على الناتج المحلي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحفظي .

المطلب الثاني: موقع الدراسات السابقة من الدراسة الحالية

في هذا المطلب سنقوم بمقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية .

1- أوجه التشابه بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

- الإشكالية الرئيسية و هي ما هو أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي ؟
- أغلب الدراسات تقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل و القصير
- هيكل التدفقات يتضمن كل من الاستثمار الأجنبي و القروض الخارجية .
- معظم الفرضيات تتضمن علاقة إيجابية بين المتغيرين .
- الدراسات المذكورة كانت العينة المدروسة فيها هي الجزائر إلا واحدة

2- أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

- فترة الدراسة
- اختلاف المنهج والأداة المستخدمة في أغلبية الدراسات بينما اعتمدت درستنا على نماذج

. ARDL

- النتائج المتحصل عليها مختلفة بعضها أقر بوجود علاقة إيجابية بين المتغيرين ، و هناك من وجد العكس .

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التدفقات الرأسمالية الأجنبية في جانبها النظري ، و رأينا أنها مصطلح يُستخدم لوصف حركة الأموال التي تتحرك بين الدول وتتجه من دولة إلى أخرى. يمكن أن يشير هذا المصطلح إلى تدفق الاستثمارات الخارجية، والقروض الخارجية، والمساعدات الخارجية والتحويلات النقدية، وغيرها من المصادر المالية القادمة من خارج البلد. كما أشرنا إلى الدراسات السابقة و قمنا بإجراء مقارنة بينها و بين الدراسة الحالية .

يعتبر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عاملاً مهماً في تحديد صحة اقتصاد البلد واستقراره. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعكس زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد ازدهارا اقتصاديا وفرص استثمارية مجدية، بينما يمكن أن تشير التحويلات النقدية الصادرة من البلد إلى الخارج إلى مشاكل مالية أو اقتصادية داخلية.

تتبع الحكومات عادةً تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بعناية، حيث يمكن أن يؤثر هذا التدفق على عدة جوانب في الاقتصاد المحلي مثل سعر الصرف، والتضخم، والنمو الاقتصادي، ومستوى التوظيف .

**الفصل التطبيقي: قياس أثر تدفقات رؤوس الأموال
الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين
الطويل والقصير**

الفصل التطبيقي: دراسة قياسية لأثر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال على النمو الاقتصادي في الجزائر الأجلين الطويل و القصير .

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي الأمثل، وذلك من خلال اتباع سياسات واصلاحات اقتصادية، حيث اعتمدت على النظام الاشتراكي في اقتصادها بعد الاستقلال. لكن الاعتماد على هذا النظام لم يحقق نموا اقتصاديا يرقى إلى تطور وازدهار البلاد. فعمدت الدولة إلى انتهاج وتبني نظام اقتصاد السوق في شتى مجالات الاقتصاد سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، داخليا أو خارجيا من خلال اتباع سياسة الانفتاح التجاري وتحرير حركة رؤوس الأموال.

المبحث الأول: تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990 – 2021 .

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

مرّ الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل نمو، حيث تميزت كل مرحلة بتحقيق اهداف مسطرة لها .

الجدول رقم: (3 – 1) : معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021)

السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي
1990	0.80	2001	3.00	2012	3.40
1991	-1.20	2002	5.60	2013	2.80
1992	1.80	2003	7.20	2014	3.80
1993	-2.10	2004	4.30	2015	3.70
1994	-0.90	2005	5.90	2016	3.20
1995	3.80	2006	1.70	2017	1.30
1996	4.10	2007	3.40	2018	1.20
1997	1.10	2008	2.40	2019	1.00
1998	5.10	2009	1.60	2020	-5.10
1999	3.20	2010	3.60	2021	3.40
2000	3.80	2011	2.90		

المصدر : بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا النمو الاقتصادي في الجزائر بين عامي 1990 و2021 حيث شهد عدة مراحل وتحولات. هذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

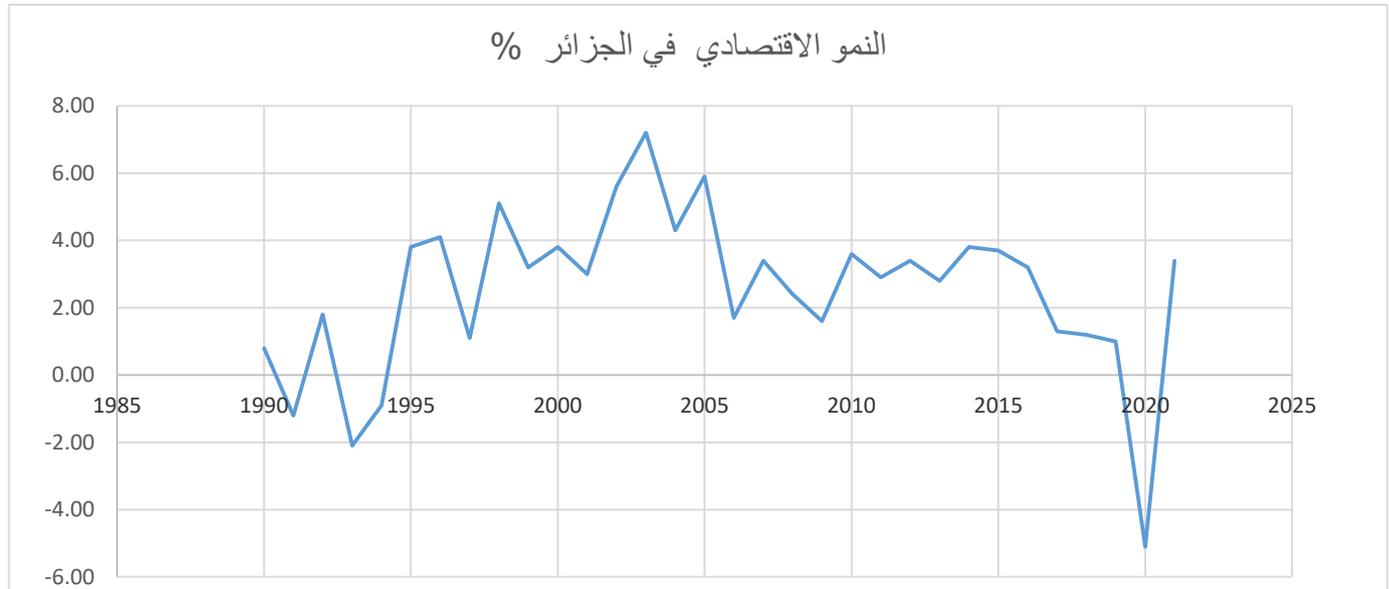
بدأت الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية خانقة في أواخر الثمانينيات بسبب انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر العائد الرئيسي للاقتصاد الجزائري، نلاحظ تقلبات في معدل النمو الاقتصادي على مدار السنوات، حيث تم تسجيل معدلات إيجابية وسلبية تتراوح بين 1,80 % و 2,10 - % في هذه الفترة و قد شهدت إصلاحات مفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، اضطرت الجزائر إلى فتح المجال للاستثمار الخاص، ودخول عالم الخصخصة، وفسح المجال واسعا لحرية عمل آليات السوق من خلال تحرير السياسة الخارجية، وتحرير الأسعار وكذا رفع الدعم عن الكثير من المواد، كما عرفت الفترة من 1995 إلى 1998 نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو سنة 1995 إلى 3,80 % ثم انخفض إلى 1,10 % سنة 1997، ليرتفع مجددا إلى 5,10 % سنة 1998 ، وهذا ا راجع إلى مختلف الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المالية الدولية وتعدد الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي.

لقد عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3,8 % سنة 2000 إلى 5,2 % سنة 2002، ليواصل الارتفاع سنة 2003 بنسبة 7,2 % وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط في السوق الدولية إلا أنه شهد انخفاضا طفيفا سنة 2004 ليبلغ 4 % .

تم تسجيل نمو اقتصادي خارج المحروقات قدرت بنسبة 6.5 % والذي تحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، كما تجدر الإشارة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر له علاقة وثيقة بقطاع المحروقات حيث يمثل هذا الأخير نسبة 39 % من الناتج المحلي الإجمالي على عكس الصناعة التي لا تمثل إلا ما نسبته 6 % في المتوسط، والزراعة تمثل ما نسبته 8 % في المتوسط.

لقد شهدت هذه الفترة تراجعاً ملحوظاً في نسب النمو من 3,7 % سنة 2015 إلى -5.10 % و السبب الأرجح هو ركود الاقتصاد العالمي جراء آثار جائحة كورونا و انعكاساتها عليه .
أما سنة 2021 فقد شهدت ارتفاعاً في نسبة النمو و التي قدرت بـ 3,8 % .

الشكل رقم 01: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2021



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم : 02 ، و برنامج Excel 2013

جدول رقم (2-3) : الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للجزائر من الفترة 1990 إلى 2021

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	62048507531	2001	54744697926	2012	2.09059E+11
1991	45715676428	2002	56760355865	2013	2.09755E+11
1992	48003133347	2003	67863850334	2014	2.1381E+11
1993	49945584453	2004	85332581189	2015	1.65979E+11
1994	42543176829	2005	1.03198E+11	2016	1.60034E+11
1995	41764291672	2006	1.17027E+11	2017	1.70097E+11
1996	46941554225	2007	1.34977E+11	2018	1.74911E+11
1997	48177612042	2008	1.71001E+11	2019	1.7176E+11
1998	48187781984	2009	1.37211E+11	2020	1.45744E+11
1999	48640671735	2010	1.61207E+11	2021	1.63472E+11
2000	54790398570	2011	2.00013E+11		

المصدر : بيانات البنك الدولي

المطلب الثاني : تطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر للفترة (1990-2021)

1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول رقم (3-3): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1990 - 2021)

الوحدة : مليون دولار

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر
1990	0.335	2001	1113.106	2012	1500.402
1991	11.639	2002	1064.960	2013	1691.887
1992	30.000	2003	637.853	2014	1502.206
1993	0.001	2004	884.749	2015	-537.793
1994	0.001	2005	1156.000	2016	1638.264
1995	0.001	2006	1841.000	2017	1230.243
1996	270.000	2007	1686.737	2018	1466.116
1997	260.000	2008	2638.607	2019	1381.200
1998	606.600	2009	2746.931	2020	1143.918
1999	291.600	2010	2300.369	2021	869.151
2000	280.100	2011	2571.237		

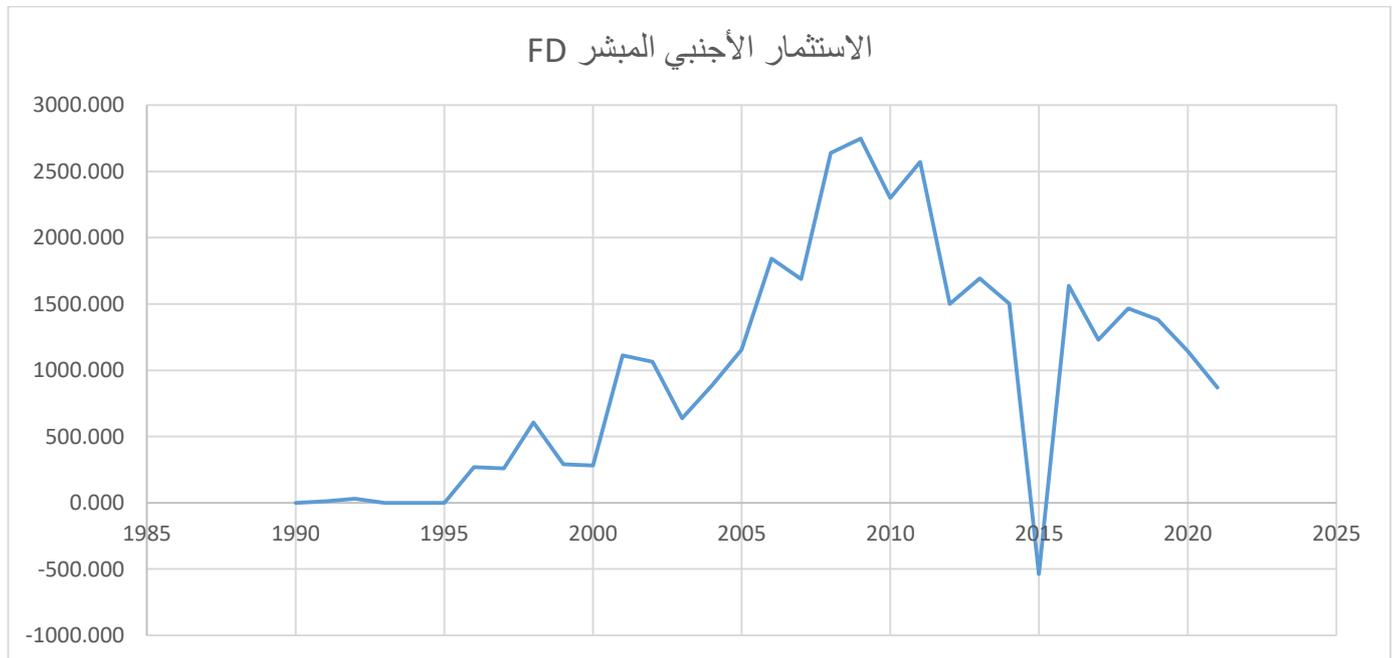
المصدر : بيانات البنك الدولي

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتميز بعدم الاستقرار فهي تتحرك زيادة ونقصانا خلال كامل فترة الدراسة، فأعلى قيمة 2746.931 مليون دولار سجلت سنة 2009، بينما سجلت سنة 1990 ادني قيمة ب 0.335 ألف دولار أمريكي.

خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 عرفت الجزائر سن عدة قوانين وتشريعات تتعلق بترقية وتطوير الاستثمار الأجنبي، حيث كانت البداية مع قانون النقد والقرض ثم المرسوم التشريعي 10-93 و التي مهدت الأرضية لمنح مزيد من الحرية للاستثمار الأجنبي وتهيئة المناخ الملائم له، كما أن هذه الفترة عرفت العديد من الإصلاحات الاقتصادية وعمليات التعديل الهيكلي التي تمت بمرافقة صندوق النقد الدولي. هذه الفترة شهدت تدفقات محدودة ففي أحسن الأحوال لم تتجاوز حاجز 606 مليون دولار سنة 1998 ويرجع ذلك للأوضاع السياسية غير المستقرة ولعدم تعافي الاقتصاد الوطني وتحسن مؤشرات الكلية، كل هذه العوامل ساهمت في أحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، وهو ما شهدت الفترة الموالية والممتدة من 2001 إلى 2010 تحسن تدريجي في أداء الاقتصاد وتعافيه من وضعيته الصعبة وهذا نتيجة الإصلاحات السابقة وكذلك عودة الاستقرار السياسي والارتفاع التدريجي في أسعار النفط وهو الأمر الذي ساهم في إقبال المستثمرين، حيث سجلت هذه الفترة استثمارات أجمالية محصورة بين 1113.106 و 2300.369 مليون دولار، أما الفترة من 2011 إلى 2018 فلقد شهدت في بدايتها انخفاضات متوالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية وكذلك ركود سوق النفط العالمي، حيث بلغت ادني قيمة لها سنة 2015 بقيمة قدرت ب 537.793- مليون دولار أمريكي وهذا يرجع لتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض أسعار النفط التي حدثت منتصف عام 2014 والتي انخفضت إلى 59 دولار للبرميل كمتوسط سنوي خلال 2015 وهو الأمر الذي أدى لتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث سجلت الموازنة العامة عجزا قدره - 15.9 % من الناتج المحلي الخام خلال 2015 وعجزا في الحساب الجاري قدره - 15.2 % من الناتج المحلي الخام في نفس العام كلها عوامل ساهمت في تدهور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر و احجام المستثمرين خلال تلك الفترة، وبعدها بدأ نوعا ما التعافي التدريجي لقيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حيث بلغت سنة 2017 قيمة قدرها 1230.243 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 1.8 % من تراكم رأس المال الثابت وبانخفاض سنوي قدرها 405 مليون دولار مقارنة بسنة 2016 كما تميزت سنة 2018 بزيادة في تدفقات

الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرها 25.42 % مقارنة بالسنة التي قبلها وبلغت قيمة إجمالية قدرها 1466.116 مليون دولار وهي زيادة معتبرة مقارنة بقيم التدفقات المسجلة خلال السنوات السابقة، ونتيجة للتطور الملحوظ نسبيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انعكس تدريجيا على قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والذي بلغ سنة 1990 قيمة 1.560 مليار دولار ثم شهد بعدها نوعا من التطور التدريجي ليبلغ سنة 1995 قيمة 1.671 مليار دولار أي بزيادة قدرها 7.11 % ثم استمرت زيادة مخزون الاستثمار الوارد تدريجيا لتبلغ سنة 2005 قيمة 8.22 مليار دولار والتي ارتفعت إلى 19.54 مليار دولار بزيادة قدرها 137.71 % سنة 2010 وتوالت الزيادة المتتالية لتبلغ قيمة 30.57 مليار دولار سنة 2018، حيث يمكن تفسير هذه الزيادة المستدامة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر على التحسن التدريجي في مؤشرات الاقتصاد الكلي وكذلك للتحفيز والامتيازات التي اتبعتها الحكومة بغرض تحسن بيئة ومناخ الاستثمار¹.

الشكل رقم 02: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1990-2021)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم : 03 ، و برنامج Excel 2013

¹ - بشير هارون ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 - 2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص: السياسات التجارية والمالية الدولية ، جامعة الحاج لخضر -باتنة 1 ، السنة الجامعية : 2021 / 2022

الجدول رقم (3-4): تدفق الاستثمار المحفظي إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)

الوحدة : بالمليون دولار

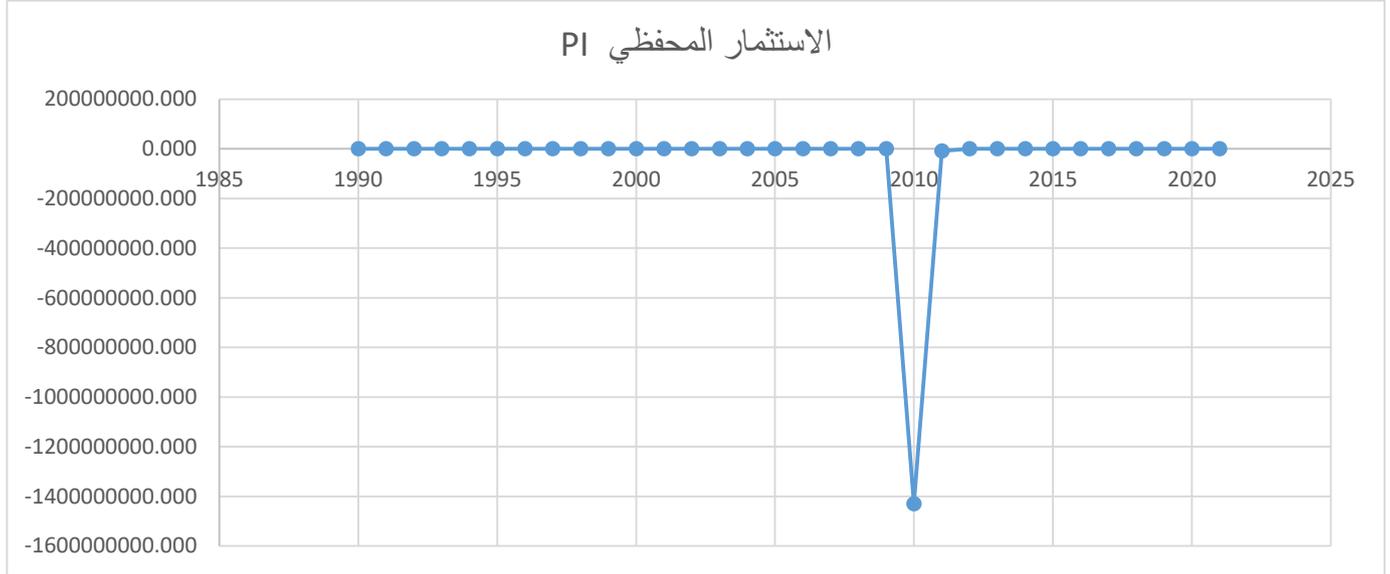
السنة	الاستثمار المحفظي PI	السنة	الاستثمار المحفظي PI	السنة	الاستثمار المحفظي PI
1990	0.000	2001	0.000	2012	0.000
1991	108266.851	2002	0.000	2013	0.000
1992	0.000	2003	0.000	2014	0.000
1993	0.000	2004	0.000	2015	0.000
1994	0.000	2005	0.000	2016	0.000
1995	0.000	2006	0.000	2017	0.000
1996	0.000	2007	166150.141	2018	0.000
1997	0.000	2008	0.000	2019	0.000
1998	0.000	2009	0.000	2020	0.000
1999	0.000	2010	-1429752352.172	2021	0.000
2000	0.000	2011	-8253949.888		

المصدر : بيانات البنك الدولي

2. الاستثمار المحفظي :

حسب ما يلاحظ في هذا الجدول أن تدفق الاستثمار المحفظي (الاستثمار الأجنبي غير المباشر) يكاد يكون معدوماً و هذا لعدم إيلاء أهمية لهذا النوع من الاستثمار من طرف الدولة ، لأنه لا توجد ظروف ملائمة له كسوق مالية متطورة .

الشكل رقم 03: تطور تدفق الاستثمار المحفظي إلى الجزائر للفترة (1990-2021)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم : 03 ، و برنامج Excel 2013

3. القروض الأجنبية :

من خلال الجدول أدناه ، تظهر لنا الزيادة الكبيرة في إجمالي القروض الخارجية بدءًا من عام 1990 حيث ارتفعت من 28153.912 مليون دولار في عام 1990 إلى 30239.374 مليون دولار في عام 1994. يمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد، مما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض. في يونيو 1991، حصلت الجزائر على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق. كما شهدت هذه الفترة انخفاضًا في أسعار البترول، مما أدى إلى تراجع في النمو الاقتصادي وزيادة التضخم في عام 1993.

تعرضت الجزائر لضغوط خدمة الديون، مما دفع الحكومة إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وقبول برامج إصلاحية. في بداية عام 1994، قدم الصندوق قرضًا طويل الأجل بقيمة 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، مما أدى إلى ارتفاع الديون طويلة الأجل بنسبة 13.32% من عام

1994 إلى عام 1995. في عام 1997، شهدت الجزائر نقطة تحول في وضع القروض الخارجية، وذلك مع ارتفاع أسعار البترول في عام 1999، والذي بلغت قيمة البرميل الواحد 17.9% دولار أمريكي. استمرت الأسعار في التحسن في عام 2000، حيث بلغت 28.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد، وهو ارتفاع بنسبة 37.19% خلال سنة واحدة، مما زاد من احتياطي العملة الصعبة. ومع ذلك، فإن عجز ميزان المدفوعات في عام 2001 دفع الجزائر للاقتراض لتغطية هذا العجز، مما أدى إلى ارتفاع القروض القصيرة الأجل في عام 2002. كما ارتفعت الديون الطويلة الأجل في عام 2003، ويرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، خاصة مع ظهور اليورو كعملة منافسة. استمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض حتى عام 2015، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث وصل سعر البرميل إلى 117 دولاراً في عام 2008، مما جلب الجزائر عائدات بالعملات الأجنبية بقيمة كبيرة. ومع تدهور أسعار البترول في عام 2015، لجأت الجزائر مرة أخرى إلى الاقتراض في عامي 2016 و 2017، مما أدى إلى ارتفاع حجم القروض الخارجية في هاتين السنتين. في عام 2019، شهدت القروض انخفاضا طفيفاً، ولكنها عادت إلى الارتفاع مرة أخرى في عامي 2020 و 2021. لعدة أسباب كجائحة كورونا¹.

1 - روضة جديدي ، عثمانى حياة ، أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس للفترة (1990-2019) ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 05 ، العدد 02 ، / 2020 .

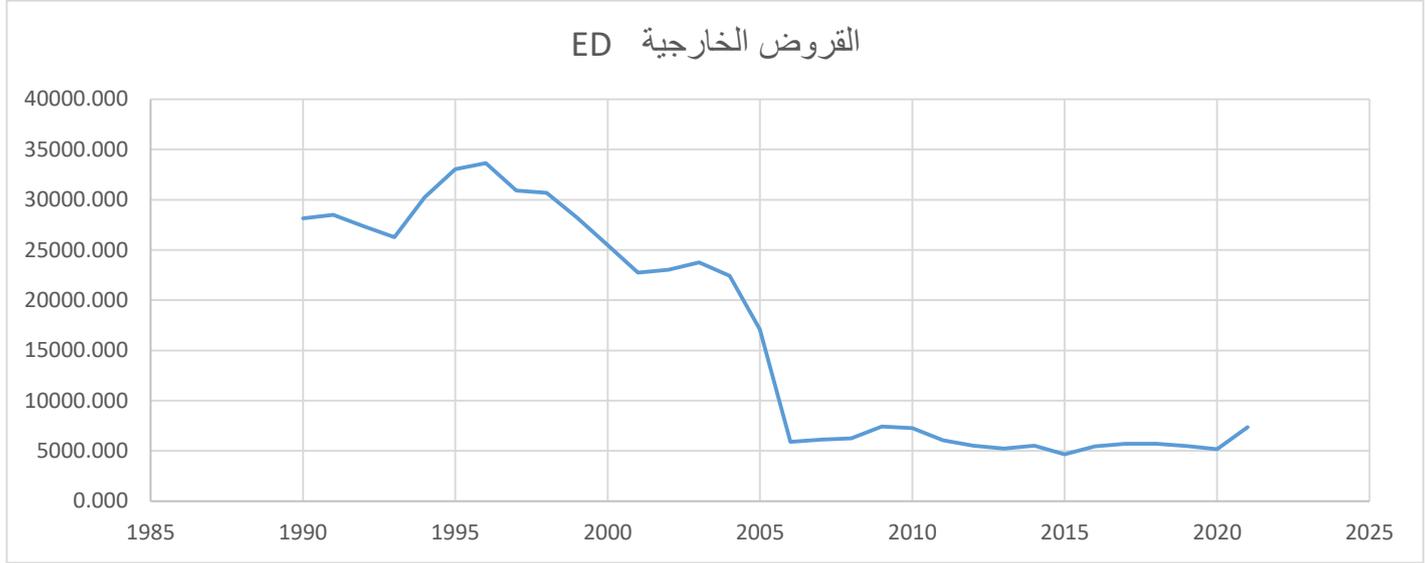
الجدول رقم (3-5): تدفق القروض الخارجية إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)

الوحدة : بالمليون دولار

السنة	القروض الخارجية	السنة	القروض الخارجية	السنة	القروض الخارجية
1990	28153.912	2001	22748.000	2012	5515.694
1991	28489.966	2002	23038.018	2013	5245.607
1992	27351.248	2003	23769.719	2014	5521.189
1993	26274.665	2004	22415.754	2015	4671.396
1994	30239.374	2005	17082.007	2016	5463.002
1995	33048.877	2006	5899.284	2017	5706.818
1996	33651.326	2007	6130.383	2018	5710.492
1997	30896.804	2008	6240.544	2019	5492.379
1998	30686.950	2009	7414.293	2020	5177.878
1999	28203.525	2010	7252.970	2021	7378.779
2000	25461.613	2011	6053.727		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم : 03 ، و برنامج Excel 2013

الشكل رقم 04 : تطور تدفق القروض الخارجية إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم : 05 ، و برنامج Excel 2013

4. المساعدات و المنح الأجنبية :

تتميز المساعدات الرسمية للتنمية بضآلة حجمها مقارنة مع بقية مصادر التمويل الخارجي في الجزائر، فقد شهدت هذه التدفقات تقلبات ففي سنة 1990 سجلت 331.650 مليون دولار، و سجلت أعلى مستوى لها سنة 1998 والذي قدر بحوالي 420 مليون دولار، لتتخفف في السنة الموالية إلى أدنى مستوى لها خلال العشرية والذي قدر بـ 137.980 مليون دولار. ولم تتغير سمة المساعدات الرسمية للتنمية التي تلقتها الجزائر خلال الـ 12 سنة الأخيرة من فترة الدراسة وظلت تتميز بتواضعها وتذبذبها من سنة إلى أخرى. وبالرجوع إلى نسبة هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أنها لم تتجاوز 0.88 % طول هذه الفترة ، وهي نسبة تعكس ضعف هذا المصدر التمويلي للتنمية في الجزائر.

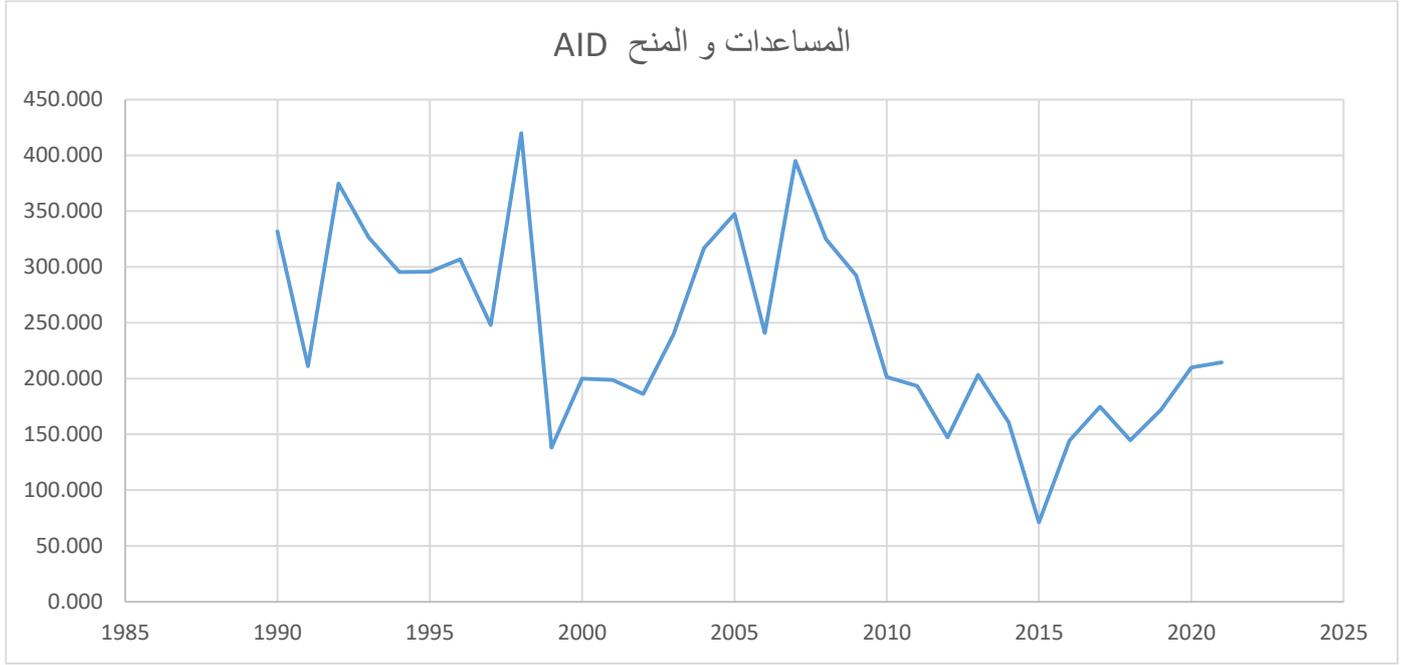
الجدول رقم (3-6): تدفق المساعدات والمنح إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)

الوحدة: المليون دولار

السنة	المساعدات والمنح	السنة	المساعدات والمنح	السنة	المساعدات والمنح
1990	331.650	2001	198.860	2012	147.320
1991	211.170	2002	186.120	2013	203.420
1992	374.790	2003	239.240	2014	160.620
1993	326.310	2004	316.970	2015	71.130
1994	295.490	2005	347.380	2016	144.540
1995	295.740	2006	240.680	2017	174.650
1996	306.880	2007	395.010	2018	144.610
1997	247.890	2008	324.830	2019	172.000
1998	419.870	2009	292.170	2020	209.850
1999	137.980	2010	201.250	2021	214.450
2000	199.960	2011	193.350		

المصدر : بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 05 : تطور تدفق المساعدات و المنح إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم : 06 ، و برنامج Excel 2013

5. تحويلات المهاجرين:

من خلال الجدول ادناه نلاحظ أن التحويلات عرفت نموا كبيرا رغم أنه كان متذبذبا من سنة 1991 إلى سنة 1995 ، لينخفض بعدها في السنة الموالية ، و يمكن تفسير هذا الارتفاع إلى الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي باشرتها الدولة تحت إشراف المؤسسات الدولية ، و التي كان لها اثر عميق على الاقتصاد الوطني و على الوضع الاجتماعي للجزائريين نتيجة ارتفاع معدلات الفقر و البطالة و تراجع القدرة الشرائية ، لذلك يلاحظ ان هناك ارتفاع في التحويلات المالية لأنها تمتاز بالطابع الاجتماعي و ترتفع في أوقات الازمات .

من سنة 2000 إلى سنة 2010 شهدت تحويلات المهاجرين تذبذبا ملحوظا ، و سجلت أعلى قيمة لها 2460.000 مليون دولار سنة 2004 . و انخفضت في باقي السنوات إلى غاية 2014 حيث سجلت 2452.443 مليون دولار ، لتتراوح بين 1989.024 مليون دولار و 1699.609 مليون دولار إلى غاية سنة 2020

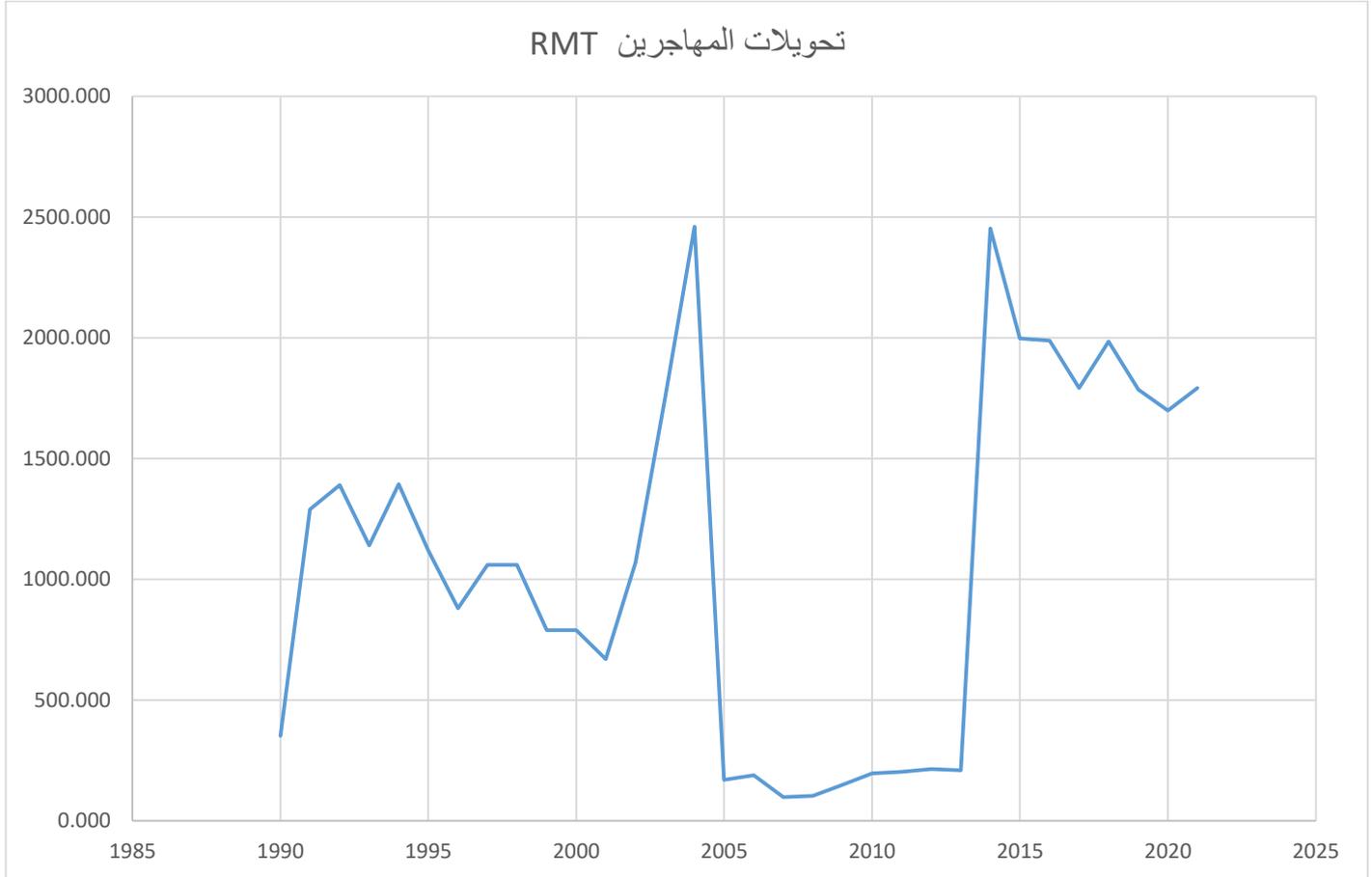
الجدول رقم (3-7): تدفق تحويلات المهاجرين إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)

الوحدة: المليون دولار

السنة	تحويلات المهاجرين	السنة	تحويلات المهاجرين	السنة	تحويلات المهاجرين
1990	352.000	2001	670.000	2012	214.841
1991	1290.000	2002	1070.000	2013	209.601
1992	1390.000	2003	1750.000	2014	2452.443
1993	1140.000	2004	2460.000	2015	1997.393
1994	1395.000	2005	170.000	2016	1989.024
1995	1120.000	2006	189.000	2017	1791.887
1996	880.000	2007	99.005	2018	1984.998
1997	1060.000	2008	103.632	2019	1785.839
1998	1060.000	2009	150.337	2020	1699.609
1999	790.000	2010	196.589	2021	1792.159
2000	790.000	2011	202.870		

المصدر: بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 06 : تطور تحويلات المهاجرين إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم : 07 ، و برنامج Excel 2013

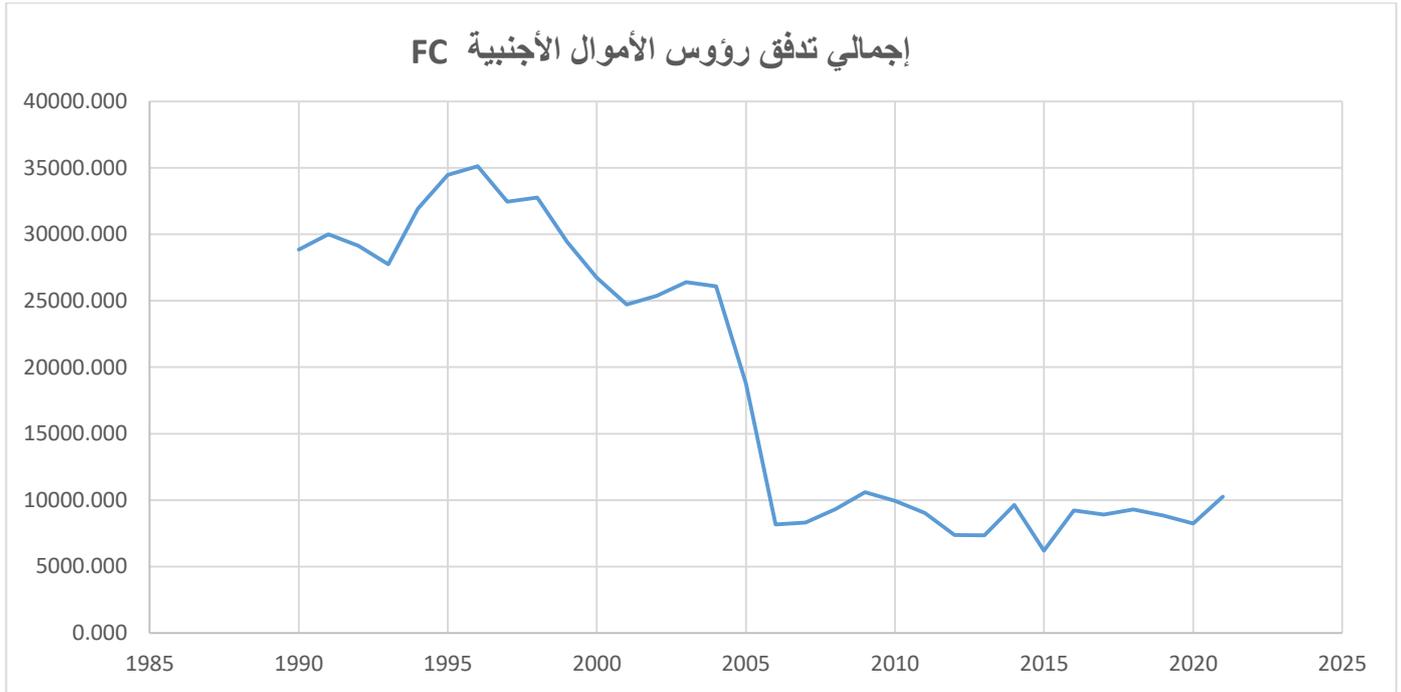
الجدول رقم (3-8): تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)

الوحدة: بالمليون دولار

السنة	إجمالي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية	السنة	إجمالي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية	السنة	إجمالي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية
1990	28837.897	2001	24729.966	2012	7378.258
1991	30002.774	2002	25359.098	2013	7350.515
1992	29146.038	2003	26396.812	2014	9636.458
1993	27740.976	2004	26077.473	2015	6202.127
1994	31929.865	2005	18755.387	2016	9234.829
1995	34464.618	2006	8169.964	2017	8903.599
1996	35108.206	2007	8311.134	2018	9306.216
1997	32464.694	2008	9307.613	2019	8831.418
1998	32773.420	2009	10603.730	2020	8231.255
1999	29423.105	2010	9951.178	2021	10254.539
2000	26731.673	2011	9021.184		

المصدر : بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 07 : تطور إجمالي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة (1990 – 2021)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم : 08 ، و برنامج Excel 2013

المطلب الثالث : أدوات الدراسة الكمية لقياس أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي

- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)¹:

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) هو نموذج إحصائي يُستخدم لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الزمنية. يتميز هذا النموذج بقدرته على التعامل مع المتغيرات المدمجة من الرتبة الأولى ((1)) والمتغيرات الثابتة ((0)) ، دون الحاجة لتحويلها إلى الشكل المستقر قبل التقدير.

1- منهجية نموذج ARDL

وضع Pesarn and At منهجية ARDL للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Mode Autoregressive) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية و إبطاءها بفترة واحدة أو أكثر. حيث تمتاز منهجية التكامل المشترك (ARDL) ببسر شروطها عن أساليب التكامل المشترك الأخرى ، حيث لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ، ويرى Pesarn إن اختبار الحدود في إطار منهجية ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية إذا كانت مستقرة عند مستوياتها ((0)) متكاملة من الدرجة الأولى ((1)) أو خليط بين الاثنين. حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار في أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية. ويستخدم اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الإبطاء الزمنية الموزع التي يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم، وتقدير علاقات المدى الطويل و المدى القصير. كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها شكل كبير (Gerrad and Godfrey) لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع الحجم المستخدم في هذه الدراسة من سنة 1990 إلى 2021 . ومن ابرز شروط تطبيق ARDL دراسة استقرارية السلاسل الزمنية .

¹- سايعي حسن ، عرعار محمد علي ، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة فياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 – 2017 ، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

2- اختبار جذر الوحدة : (Unit Root Test)

قبل تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة يجب أولاً تحديد رتبة التكامل لهذه المتغيرات ، والهدف من ذلك هو التأكد من أن المتغيرات محل الاهتمام ليست متكاملة من الرتبة الثانية أي (2) I بسبب أن المنهج المذكور مبني على افتراض أن المتغيرات إما أن تكون متكاملة من الرتبة صفر أي (0) I ، أو الرتبة واحد أي (1) I .

ولقد تم استخدام اختبارين في هذه الدراسة هما :

- **اختبار ADF** : إن هذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار الخطي بين الأخطاء من الدرجة P على عكس DF فيمكن أن يصح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المؤخرة، إذا هو هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة p .

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية:

$$\Delta Y_{t-j+1} ، حيث \Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2} ، \Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$

ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار فليبس بيرو (PP)** : يعتبر هذا الاختبار فعالاً، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد PP نفس التوزيعات لاختباري DF و ADF .

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test

لبدء بدراسة السلوك الدوري لأي سلسلة زمنية مستقرة، لابد أولاً من دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له أي ظاهرة من أجل إعطاء نظرة أولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة.

4- اختبار Breusch-Godfrey

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج و الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي:

$$\varepsilon_t = \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \rho_p \varepsilon_{t-p}$$

5- اختبار Bounds Test :

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام الحدود يستلزم القيام بأربعة إجراءات : يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى، والإجراء الثاني يتمثل في تقدير UECM واسطة طريقة المربعات الصغرى العادية الإجراء الثالث يتمثل في اختبار المعنوية المش تركة لمعاملات مستويات المتغيرات المتباطئة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (احصائية اختبار فيشر) . أما الإجراء الرابع فيتمثل في مقارنة قيمة احصائية فيشر المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة لفترة واحدة بقيمة احصائية فيشر الحرجة (الجدولية) المناظرة في Pesaran et (1999) ونظرا لان اختبار فيشر له توزيع غير معياري، فان هناك قيمتين حرجتين للإحصائية هذا الاختبار:

قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي $I(1)$ ، فإذا كانت قيمة احصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى، سوف يتم رفض فرضية العد القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا كانت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية عدم القائلة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات . أما إذا كانت قيمة احصائية فيشر المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، فإن النتائج سوف تكون غير محددة. ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه

المبحث الثاني : نمذجة علاقة النمو الاقتصادي بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر في الفترة 1990 – 2021 باستخدام نماذج ARDL

في هذا الجانب سوف نحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث و قياس أثر تدفقات رؤوس الأموال FC كمتغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي GDP كمتغير تابع في الأجلين القصير و الطويل و ذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

المطلب الأول : دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة

قبل قياس أثر FC على GDP في الأجلين القصير و الطويل نعرض على دراسة إحصائية وصفية لتطور المتغيرين في فترة الدراسة .

1- المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

الجدول التالي يبين أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي لكل من FC و GDP

الجدول رقم (3 - 9) : المؤشرات الإحصائية الوصفية

	GDP	FC
Mean	1.13E+11	18769.88
Median	1.10E+11	14679.56
Maximum	2.14E+11	35108.21
Minimum	4.18E+10	6202.127
Std. Dev.	6.15E+10	10573.33
Skewness	0.203730	0.184261
Kurtosis	1.462380	1.271117
Jarque-Bera	3.373731	4.166457
Probability	0.185099	0.124528
Sum	3.61E+12	600636.0
Sum Sq. Dev.	1.17E+23	3.47E+09
Observations	32	32

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

نقرأ من خلال الجدول ما يلي :

- معدل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة هو $1,13 \times 10^{11}$ حيث حققت الجزائر في نصف السنوات ناتج محلي أكبر من $1,10 \times 10^{11}$ مليون دولار ، و تراوحت قيم الناتج المحلي ما بين $4,18 \times 10^{11}$ و $2,14 \times 10^{11}$ حيث توضح القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera هي 0,185 أي أن قيمة الناتج المحلي توزع توزيعا طبيعيا .

2- تقدير طبيعة الارتباط الخطي بين FC و GDP

يساعدنا معامل الارتباط الخطي كيرسون على تقدير و قوة الارتباط ما بين متغيري الدراسة و الجدول التالي يبين ذلك .

الجدول رقم (3 - 10) : مصفوفة الارتباط الخطي

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 05/20/24 Time: 12:24

Sample: 1990 2021

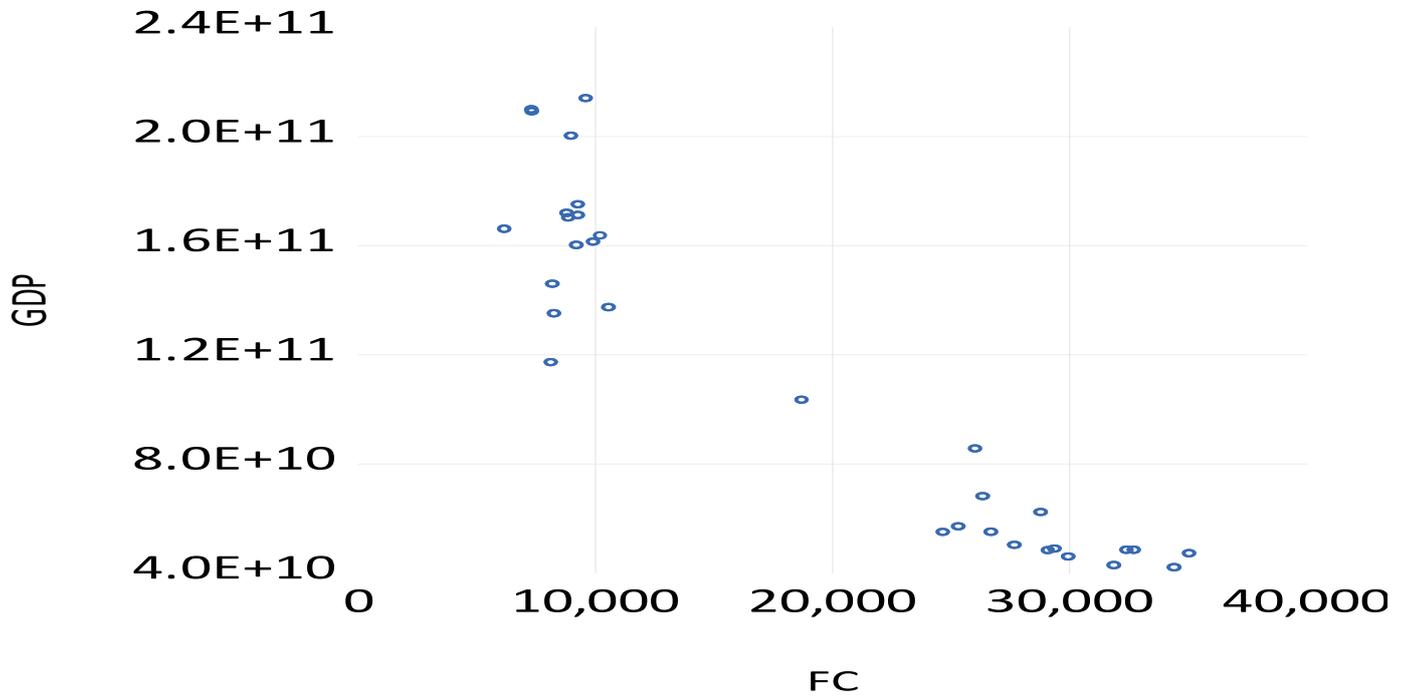
Included observations: 32

Correlation Probability	GDP	FC
GDP	1.000000 -----	
FC	-0.935853 0.0000	1.000000 -----

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تُظهر القيم الاحتمالية لمعامل الارتباط Prob = 0,000 الدلالة الإحصائية ما بين التدفقات الرأسمالية الأجنبية و النمو الاقتصادي ، حيث معامل الارتباط هو 0,93 - بمعنى أنه توجد دلالة لارتباط التدفقات بالنمو الاقتصادي عكسيا بنسبة 93 % . وهو ما يمكن أن نستشفه من التمثيل النقطي الذي يمثل العلاقة بينهما .

التمثيل النقطي لعلاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتدفقات المالية



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يظهر من خلال الرسم أن النقاط الممثلة للعلاقة بين FC و GDP تأخذ شكل سحابة شبه خط مستقيم متناقص مما يؤكد ما قدرناه في الارتباط الخطي أعلاه بوجود علاقة خطية عكسية ما بين متغيري الدراسة .

*** و كفسير اقتصادي لهذا أنه في حالة عدم استقرار اقتصادي: يمكن أن يكون تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أكثر حساسية للتغيرات الاقتصادية. في فترات النمو الاقتصادي (ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي)، قد تقل حاجة الدولة إلى رؤوس الأموال الأجنبية، مما يقلل من تدفقها.

ثقة المستثمرين: في حالة وجود شكوك حول استدامة النمو الاقتصادي، قد يتردد المستثمرون الأجانب في ضخ رؤوس أموالهم، مما يؤدي إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

سياسات اقتصادية: قد تتبنى الدولة سياسات اقتصادية تقلل من الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية في فترات النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تقليل تدفقها.

3- اختبارات الاستقرار

و كشرط أساسي لتطبيق منهجية ARDL لا بد من اختبار شرط الاستقرار للسلاسل الزمنية لكل من FC و GDP ، حيث يتطلب هذا دراسة التكامل المشترك باستخدام ARDL أي

- ان تكون السلسلة الزمنية للمتغير GDP متكاملة من الرتبة 1 أي مستقرة بعد فروقات من الرتبة 1
- السلسلة الزمنية للمتغير المستقل FC متكاملة من الرتبة 1 او 0 ، و سوف نطبق في اختبار ذلك ثلاث اختبارات المعروفة في اختبار جذر الوحدة .

3 - 1- اختبار ديكي فولر المطور ADF .

يبين الجدول التالي نتائج اختبار ADF عند المستور الأصلي و بعد الفرق الأول .

الجدول رقم (3 - 11) اختبارات ADF للاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	<u>At Level</u>		
		GDP	FC
With Constant	t-Statistic	-0.7800	-0.8304
	Prob.	0.8108	0.7962
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6697	-1.5343
	Prob.	0.7405	0.7954
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5193	-1.4272
	Prob.	0.8224	0.1402
		n0	n0
	<u>At First Difference</u>		
		d(GDP)	d(FC)
With Constant	t-Statistic	-5.1993	-4.0248
	Prob.	0.0002	0.0042
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1280	-3.9548
	Prob.	0.0013	0.0218

		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0495	-3.9404
	Prob.	0.0000	0.0003
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbah
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

- يظهر من خلال استقرارية ADF السلسلة الزمنية ل GDP عند المستوى الأصلي حيث ان القيم الاحتمالية لاختبار جذر الوحدة كلها اكبر من 0,05 و عليه نقبل بفرضية عدم وجود استقرارية عند المستوى الأصلي بينما كانت هذه القيم بعد الفرق الأول أقل من 0,05 مما يجعلنا نقبل الفرضية عند هذا المستوى .
- نفس النتائج بالنسبة للسلسلة الزمنية FC حيث نقبل بعدم وجود جذر الوحدة بعد الفرق الأول و عليه تكون هذه السلسلة مستقرة عند هذا المستوى .

3 - 2 - اختبار فليبس بيرو للاستقرارية

الجدول رقم : (3 - 12) اختبارات pp للاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>	
		GDP	FC
With Constant	t-Statistic	-0.7829	-0.8722
	Prob.	0.8100	0.7835
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8593	-1.8283
	Prob.	0.6510	0.6665
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5104	-1.3948
	Prob.	0.8203	0.1484

		n0	n0
	<u>At First Difference</u>		
		d(GDP)	d(FC)
With Constant	t-Statistic	-5.1993	-3.8363
	Prob.	0.0002	0.0067
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1272	-3.7134
	Prob.	0.0013	0.0369
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0448	-3.8812
	Prob.	0.0000	0.0004
		***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

نقبل فرضية وجود جذر وحدة في السلسلتين FC و GDP (القيم الاحتمالية $< 0,05$) بينما بعد إجراء الفروقات من الدرجة 1 فإن القيم الاحتمالية للنماذج الثلاثة في كلتا السلسلتين تكون اقل من 0,05 مما يجعلنا نقبل فرضية الاستقرار بعد الفرق الأول.

و كخلاصة لهذا الاختبار فإن السلسلتين FC و GDP متكاملتين من الرتبة 1 .

$$FC \longrightarrow I(1) \quad , \quad GDP \longrightarrow I(1)$$

و عليه يتحقق شرط الاستقرار الذي يضمن استخدام نماذج ARDL

المطلب الثاني : تقدير نموذج ARDL و اختبار التكامل المشترك في العلاقة المدروسة

تساعدنا نماذج ARDL في قياس ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين على المدى البعيد و تقدير الديناميكية (العلاقة في الأجل القصير) التي تؤثر في العلاقة التوازنية في الاجل الطويل .

مفاضلة ما بين أحسن الصيغ نماذج ARDL .

الجدول رقم (3 - 13) : مقارنة ما بين 20 صيغة الأحسن المقدرة لعلاقة النمو بالتدفقات

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: GDP

Date: 05/20/24 Time: 12:17

Sample: 1990 2021

Included observations: 31

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
	-	49.99706	50.13980	50.04070		
20	696.958955	8	4	4	0.926123	ARDL(1, 0)
	-	50.03139	50.22171	50.08958		
19	696.439578	8	3	0	0.925848	ARDL(1, 1)
	-	50.06727	50.25759	50.12546		
15	696.941904	9	4	0	0.923139	ARDL(2, 0)
	-	50.08353	50.32142	50.15625		
18	696.169437	1	5	8	0.924102	ARDL(1, 2)
	-	50.08372	50.46435	50.20009		
11	693.172195	8	8	1	0.929539	ARDL(2, 4)
	-	50.08884	50.32674	50.16157		
14	696.243868	8	1	4	0.923698	ARDL(2, 1)
	-	50.12134	50.45440	50.22316		
16	694.698892	9	1	6	0.925163	ARDL(1, 4)
	-	50.12268	50.36057	50.19540		
10	696.717528	1	4	7	0.921072	ARDL(3, 0)
	-	50.13513	50.42060	50.22240		
13	695.891881	4	7	6	0.922210	ARDL(2, 2)
	-	50.13910	50.61488	50.28455		
1	691.947413	1	8	4	0.928268	ARDL(4, 4)
	-	50.14480	50.57301	50.27571		
6	693.027294	7	5	4	0.926594	ARDL(3, 4)
	-	50.14691	50.43239	50.23419		
9	696.056865	9	1	1	0.921288	ARDL(3, 1)
	-	50.15334	50.43881	50.24061		
17	696.146847	6	9	8	0.920780	ARDL(1, 3)
	-	50.17100	50.45647	50.25827		
5	696.394061	4	7	6	0.919369	ARDL(4, 0)
	-	50.19477	50.52782	50.29658		
4	695.726796	1	2	8	0.919461	ARDL(4, 1)
	-	50.20194	50.53499	50.30376		
8	695.827201	3	4	0	0.918881	ARDL(3, 2)
	-	50.20627	50.53932	50.30809		
12	695.887831	4	5	1	0.918529	ARDL(2, 3)
	-	50.24984	50.63047	50.36621		
3	695.497870	8	8	0	0.916806	ARDL(4, 2)
	-	50.27330	50.65393	50.38967		
7	695.826329	9	9	2	0.914831	ARDL(3, 3)

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

باستخدام معايير المفاضلة HQ , BIC , AIC و كذلك معامل التصحيح ADJ تجد أن

صيغة ARDL (0 ، 1) هي أحسن علاقة يمكن تقديرها لتفسير اثر التدفقات على النمو حيث تكون

من الشكل التالي : ARDL (1 , 0) :

$$GDP_t = \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 FC_t + \epsilon$$

1- تقدير النموذج الأمثل ARDL للعلاقة المدروسة بوضع المعادلة السابقة أفضل صيغة ARDL

يمكن تقديرها للناتج المحلي بدلالة التدفقات في الجزائر ، حيث يرتبط GDP في السنة بكل من

قيمتها في السنة السابقة GDP_{t-1} و كذلك قيمة FC في السنة t . و يمكن تقدير المعادلة في الجدول

التالي :

الجدول رقم (3 - 14) : تقدير النموذج الأمثل ARDL للعلاقة المدروسة

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 05/20/24 Time: 12:16				
Sample (adjusted): 1991 2021				
Included observations: 31 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FC				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.644849	0.119078	5.415344	0.0000
FC	-1998001.	695773.1	-2.871628	0.0077
C	7.96E+10	2.57E+10	3.098064	0.0044
R-squared	0.938014	Mean dependent var		1.14E+11
Adjusted R-squared	0.933586	S.D. dependent var		6.18E+10
S.E. of regression	1.59E+10	Akaike info criterion		49.91348
Sum squared resid	7.11E+21	Schwarz criterion		50.05225
Log likelihood	-770.6589	Hannan-Quinn criter.		49.95872

F-statistic	211.8567	Durbin-Watson stat	2.014388
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يمكن كتابة معادلة ARDL من الشكل

$$GDP = 0.644848780573 * GDP(-1) - 1998001.37783 * FC + 79618389259.1$$

يمكن قراءة النتائج كما يلي :

- يرتبط النمو الاقتصادي ممثلاً ب GDP في السنة الحالية t طردياً مع قيمته في السنة السابقة حيث عند زيادة النمو FC في السنة السابقة بـ 1 مليون دولار يزيد الناتج في السنة الموالية بـ 0,644849 وحدة الناتج المحلي .
- يرتبط الناتج المحلي عكسياً بمجموع التدفقات حيث عند زيادة FC في سنة معينة t بـ 1 مليون دولار ينقص الناتج المحلي بـ (- 1998001.37) علاقة عكسية ، بينما توضح القيمة الثابتة المقدرة الناتج المحلي التلقائي .
- تظهر هذه النتائج جودة إحصائية كبيرة من حيث :
 - المعنوية الإحصائية للمعالم مثل القيم الاحتمالية على التوالي : 0,000 ، 0,0077 ، 0,004 .
 - قوة تفسيرية عالية بنسبة 93 % .
 - معنوية إحصائية كلية للمعادلة (Pro ficher 0,000) .
 - تحقق الفرضيات المتعلقة بالخطأ (الاختبارات الموالية) .

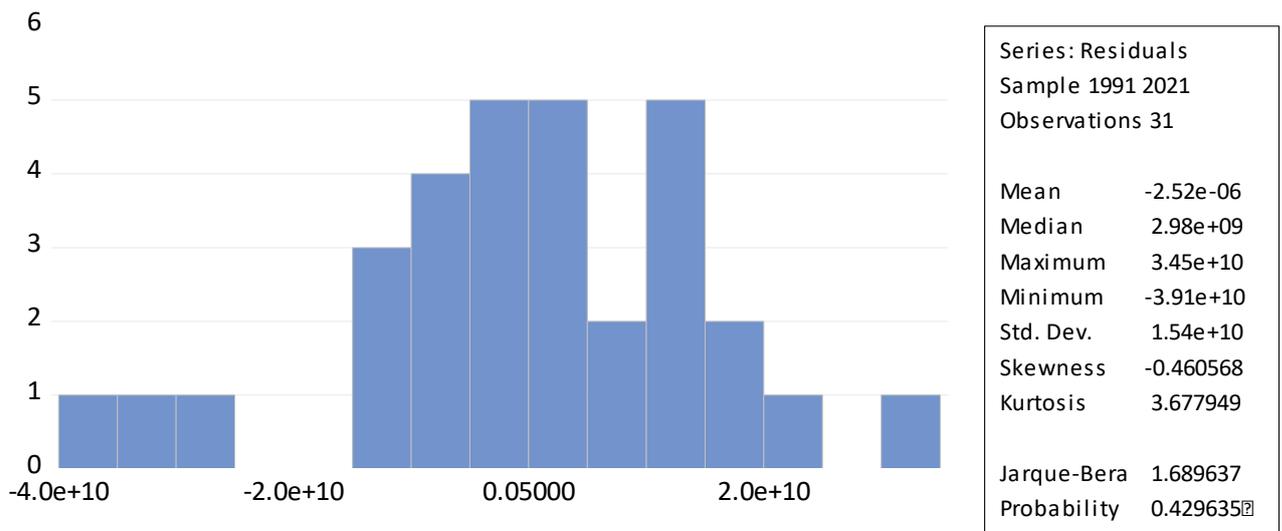
المطلب الثالث : اختبار لعلاقة التكامل المشترك للناتج المحلي بدلالة التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال الأجنبية

نستخدم فيما يلي نموذج ARDL لسابق في وجود علاقة توازنية على المدى البعيد ما بين الناتج المحلي و التدفقات و ذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة F-Bounds Test .
يشترط في هذا الاختبار تحقق ثلاث فرضيات المتعلقة بحد الخطأ المقدر من نموذج ARDL السابق و التي نختبرها فيما يلي :

1- اختبار الفرضيات المتعلقة بالخطأ المقدر لنموذج ARDL

1-1- اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي

يبين الشكل التالي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الشكل تظهر القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بـ 0,4296 و هي أكبر من 0,05 و

عليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج ARDL

2-1- اختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

الجدول رقم (3 - 15) : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.612502	Prob. F(2,26)	0.5496
Obs*R-squared	1.394862	Prob. Chi-Square(2)	0.4979

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/20/24 Time: 12:17

Sample: 1991 2021

Included observations: 31

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.039558	0.135287	0.292399	0.7723
FC	151275.2	760872.2	0.198818	0.8440
C	-7.07E+09	2.87E+10	-0.246425	0.8073
RESID(-1)	-0.054799	0.213115	-0.257132	0.7991
RESID(-2)	-0.233180	0.213046	-1.094503	0.2838

R-squared	0.044996	Mean dependent var	-2.52E-06
Adjusted R-squared	-0.101928	S.D. dependent var	1.54E+10
S.E. of regression	1.62E+10	Akaike info criterion	49.99647
Sum squared resid	6.79E+21	Schwarz criterion	50.22776
Log likelihood	-769.9453	Hannan-Quinn criter.	50.07187
F-statistic	0.306251	Durbin-Watson stat	1.934533
Prob(F-statistic)	0.871131		

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

لدينا القيم الاحتمالية لإحصائيتي Ficher و مضاعف Lagrange على التوالي 0.5496 ، 0.4979 و عليه نقبل فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

3-1- اختبار فرضية تجانس الأخطاء

يظهر الجدول التالي نتائج اختبار ARCH

الجدول رقم (3 - 16) : اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.179769	Prob. F(1,28)	0.6748
Obs*R-squared	0.191381	Prob. Chi-Square(1)	0.6618

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/20/24 Time: 12:18

Sample (adjusted): 1992 2021

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.12E+20	8.43E+19	2.513170	0.0180
RESID^2(-1)	0.080001	0.188685	0.423992	0.6748

R-squared	0.006379	Mean dependent var	2.31E+20
Adjusted R-squared	-0.029107	S.D. dependent var	3.88E+20
S.E. of regression	3.94E+20	Akaike info criterion	97.74648
Sum squared resid	4.34E+42	Schwarz criterion	97.83989
Log likelihood	-1464.197	Hannan-Quinn criter.	97.77636
F-statistic	0.179769	Durbin-Watson stat	1.999734
Prob(F-statistic)	0.674811		

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمتين الاحتماليتين للاختبار = 0.6748 ، 0.6618 . و عليه نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء المقدره لنموذج ARDL .

2- اختبار الحدود للتكامل المشترك

تظهر نتائج اختبار فرضية H_0 التي تقول بعدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين FC و GDP الجدول التالي يبين اختبار الحدود F-bounds test .

الجدول رقم (3 - 17) : اختبار الحدود F-bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.437688	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	31	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

لدينا القيمة الاحتمالية لفيشر = 7,43 أكبر من الحد الأعلى (1) عند مستوى دلالة على التوالي :

10 % ، 5 % ، 1 % . و المساوية لـ 3,79 ، 4,66 ، 6,76 .

و عليه نرفض الفرضية H_0 و نقبل فرضية وجود علاقة توازنية على المدى البعيد ما بين FC و GDP

3- تقدير العلاقة التوازنية على المدى البعيد

يبين الجدول نتائج تقدير العلاقة التوازنية على المدى الطويل

الجدول رقم (3 - 18) : تقدير العلاقة في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(GDP)

Selected Model: ARDL(1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/20/24 Time: 12:18

Sample: 1990 2021

Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.96E+10	2.57E+10	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-0.355151	0.119078	-2.982507	0.0059
FC**	-1998001.	695773.1	-2.871628	0.0077

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FC	-5625776.	778861.8	-7.223074	0.0000
C	2.24E+11	1.71E+10	13.14743	0.0000

EC = GDP - (-5625776.4821*FC + 224181658132.9800)

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يمكن من خلال الجدول كتابة العلاقة من الشكل :

$$\text{GDP} = -5625776.4821 * \text{FC} + 224181658132.9800$$

حيث تظهر المعادلة التوازنية على الأجل الطويل يرتبط عكسيا كذلك بمجموع التدفقات حيث عند زيادة

$$\text{FC} \text{ بوحدة واحدة ينخفض GDP بـ } -5625776.48$$

تظهر المعادلة معنوية جيدة للمعالم المقدرة .

- يعرف الاختلال ما بين طرفي المعادلة السابقة بخطأ التوازن و يساوي :

$$\text{EC} = \text{GDP} - (-5625776.4821 * \text{FC} + 224181658132.9800)$$

و يفسر هذا الخطأ أي اخلال العلاقة المدروسة في الأجل القصير على العلاقة التوازنية في الأجل الطويل

المطلب الرابع : تقدير نموذج تصحيح الخطأ و سرعة تصحيح الاختلالات

نريد من خلال هذا المطلب تصحيح خطأ ARDL Error الذي يهدف إلى معرفة الديناميكية في العلاقة

المدروسة في الأجل القصير من أجل الوصول إلى العلاقة التوازنية المقدرة . أي كيفية تصحيح

الاختلالات في العلاقة الحالية لبلوغ علاقة التكامل المشترك في المدى البعيد حيث كانت نتائج هذا

النموذج كالتالي :

الجدول رقم (3 – 19) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة تصحيح الاختلالات

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(GDP)

Selected Model: ARDL(1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/20/24 Time: 12:19

Sample: 1990 2021

Included observations: 31

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

CointEq(-1)*	-0.355151	0.106841	-3.324111	0.0025
R-squared	0.243378	Mean dependent var		3.27E+09
Adjusted R-squared	0.243378	S.D. dependent var		1.77E+10
S.E. of regression	1.54E+10	Akaike info criterion		49.78445
Sum squared resid	7.11E+21	Schwarz criterion		49.83070
Log likelihood	-770.6589	Hannan-Quinn criter.		49.79953
Durbin-Watson stat	2.014388			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يمكن من خلال النتائج أعلاه كتابة معادلة التكامل المشترك من الشكل :

$$D(\text{GDP}) = -0.355151219427*(\text{GDP}(-1) - (-5625776.48206903*FC + 224181658132.98001099))$$

- توضح هذه المعادلة سرعة تصحيح الاختلالات في الاجل القصير لبلوغ المستوى التوازني في العلاقة المدروسة ، حيث يظهر معامل تصحيح الخطأ في المعدلة مقدرا بـ **0.3551512** - ، حيث أنه في حالة أي اختلال في الوقت الحالي للعلاقة عند مستواها التوازني فإن معامل تصحيح الخطأ يعمل على تصحيح 35 % من هذا الاختلال في السنة الموالية ، تسمى هذه الآلية بآلية تصحيح الخطأ .
- يظهر من خلال النتائج المعنوية الإحصائية $\text{Prob} = 0,0025$. و كذلك القيمة السالبة المقدرة له و هما شرطان في صحة هذه الآلية .

و يمكن من خلال الرسم الموالي تقدير أهمية النموذج ARDL في تفسير الناتج المحلي بواسطة FC شكل مقارنة القيم الحقيقية لـ GDP مع القيم المقدرة بواسطة ARDL .



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يمكن ملاحظة قرب التطابق بين القيم الحقيقية و المقدرة لـ GDP مما يوضح أهمية نماذج ARDL في تفسير GDP .

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة و لاحظنا أنه كان متذبذبا بين ارتفاع - الذي يرجع سببه إلى التحول نحو النظام الرأسمالي و انتهاج سياسات اقتصادية فعالة و ارتفاع أسعار المحروقات - و انخفاض بسبب انخفاض أسعار النفط غالبا ، و رأينا بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال أن الجزائر اتخذت خطوات لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم تسهيلات و امتيازات للمستثمرين، وإصدار قوانين وتشريعات تهدف إلى خلق مناخ استثماري ، لم تُحقق الجزائر نتائج مرضية في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر، بينما شهد قطاع المحروقات إقبالا كبيرا من المستثمرين. شهدت الجزائر أربعة أشكال رئيسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و هي، الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الخارجية، المساعدات والمعونات، وتحويلات المهاجرين. هيمنت القروض على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في التسعينات بسبب الإصلاحات الاقتصادية، مما أدى إلى أزمة مديونية.

في دراستنا القياسية لأثر التدفقات المالية الأجنبية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL اتضح لنا أن العلاقة بين المتغيرين في فترة الدراسة علاقة عكسية . حيث أن الارتباط السلبي القوي بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية يعكس تفاعلات معقدة بين العوامل الداخلية والخارجية، والسياسات الاقتصادية، وسلوك المستثمرين المحليين والدوليين. لفهم هذه العلاقة بشكل كامل، يجب النظر في السياق الاقتصادي والسياسي المحدد لكل دولة والفترة الزمنية المعنية.

الخاتمة

يعتبر النمو الاقتصادي موضوعًا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، إذ يعد هدفًا رئيسيًا للحكومات سواء كانت متقدمة أو نامية. وتحقيق نمو اقتصادي دائم يتصدر قائمة الأهداف للسياسات الاقتصادية الناجحة، مما يجعله أحد أهم مواضيع العصر التي يجب التوقف عندها. نظرًا لأن عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية تتطلب أموالًا تفوق ما يتم تحقيقه من موارد محلية، فإن نقص التمويل المحلي يُعد من الأسباب الرئيسية لحركة تدفقات رؤوس الأموال. تعتمد هذه الدول على القروض الأجنبية، والاستثمارات، لتعويض نقص الموارد المحلية، مما يبرز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية النمو الاقتصادي، خاصةً بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر التي تسعى إلى معالجة النقص المستمر في مدخراتها المحلية والإيفاء بالتزاماتها المالية ضمن تفاعلاتها الاقتصادية الدولية.

و قد تناولنا في هذا البحث دراسة قياسية حول أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021 ، من خلال استخدام منهجية الاقتصاد القياسي. قمنا ببناء نموذج قياسي يحدد أثر مؤشرات التدفقات المالية الاجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، بهدف تحديد أهم هذه المؤشرات ومعرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. استخدمنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد (ARDL) .

أولاً : نتائج الدراسة :

- توجد دلالة لارتباط التدفقات بالنمو الاقتصادي ارتباطاً عكسياً . وهو ما يمكن أن نستشفه من التمثيل النقطي الذي يمثل العلاقة بينهما . و هذا بالاعتماد على مصفوفة الارتباط الخطي .
- كشف نتائج الاستقرارية للمتغيرين : السلسلتين FC و GDP متكاملتين من الرتبة 1 .

و عليه يتحقق شرط الاستقرارية الذي يضمن استخدام نماذج ARDL

- وجود علاقة توازنية على المدى البعيد ما بين FC و GDP .

العلاقة طويلة الأمد: يظهر التحليل وجود علاقة تكامل مشترك بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في الجزائر. المعامل السلبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية يشير إلى أن زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قد تكون مرتبطة بتحديات اقتصادية أو أن هذه التدفقات لم تُستغل بشكل فعال لتحقيق النمو الاقتصادي.

- العلاقة قصيرة الأمد:** يشير معامل تصحيح الخطأ ((-1)GDP) إلى أن حوالي 35.5% من الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمستوى المتوازن يتم تصحيحه في كل فترة.
- يرتبط النمو الاقتصادي ممثلاً بـ GDP في السنة الحالية طردياً مع قيمته في السنة السابقة. المعامل الإيجابي والعالي للناتج المحلي الإجمالي السابق يشير إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر مستدام بشكل ذاتي إلى حد كبير، ويعتمد على أدائه في الفترات السابقة.
 - يرتبط الناتج المحلي عكسياً بمجموع التدفقات حيث عند زيادة FC في سنة معينة. النموذج يظهر علاقة طويلة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن تأثيرها كان سلبياً في الفترة المدروسة.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات : انطلاقاً من خلفية الدراسة وإشكالياتها المستمدة من مدى تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021. و انطلاقاً من مجموعة من الفرضيات التي حاولنا اتخاذ القرار بشأنها نفيًا أو إثباتًا، وعليه نختبر تلك الفرضيات كما يلي:

✓ الفرضية الأولى:

" توجد علاقة توازنية بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والناتج المحلي في الجزائر". على المدى البعيد " و حسب الدراسة القياسية تثبت هذه الفرضية و مع ذلك لا تؤدي تدفقات رؤوس الأموال بالضرورة إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. فقد تُستخدم هذه التدفقات لأغراض استهلاكية أو مضاربة في الأسواق المالية على سبيل المثال ، دون أن تساهم في زيادة الإنتاجية أو النمو الاقتصادي. من الممكن أن تؤدي تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، مما قد يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي.

✓ الفرضية الثالثة : من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ تتبين الآلية التي تصل بها العلاقة المدروسة الى

علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد فمن الناحية الاقتصادية، يشير نموذج تصحيح الخطأ إلى أن الاقتصاد لديه آلية داخلية قوية لتصحيح الاختلالات والعودة إلى توازنه الطويل الأمد بسرعة نسبية. سرعة التصحيح البالغة 35.5% تعتبر مؤشرًا إيجابيًا على مرونة الاقتصاد وقدرته على التعامل مع الصدمات. هذه النتائج يمكن أن تكون مفيدة لصناع السياسات الاقتصادية لفهم مدى استجابة الاقتصاد للتغيرات والسياسات الاقتصادية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة لدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي.

✓ **الفرضية الرابعة :** " توجد علاقة إيجابية بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والنتاج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة " . **تم نفي** هذه الفرضية، حيث وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين (سالبة) ، أي كلما زادت التدفقات انخفض الناتج المحلي . التفسير الاقتصادي لوجود علاقة ارتباط سالبة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (FC) يتطلب النظر في مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياقية التي يمكن أن تفسر هذا الارتباط. هنا بعض التفسيرات المحتملة :

- الحكومة قد تتبنى سياسات اقتصادية تقلل من الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية في فترات النمو الاقتصادي. هذه السياسات يمكن أن تشمل تعزيز الاستثمار المحلي، تحسين البيئة الاستثمارية المحلية، وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين. فالجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط و الغاز .
- بالنسبة للقروض الأجنبية نرى أن الجزائر قد خفضت منها بشكل كبير و ذلك لما لها من أثر سلبي يتمثل في خدمة الدين، الذي يرهق كاهل خزينة الدولة . و لما له من تأثيرات سلبية على القرارات السياسية للدولة على المستوى الخارجي .

رابعاً : آفاق الدراسة

- دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على التدفقات المالية الأجنبية

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : الكتب

1. أمين حواس ، نماذج النمو الاقتصادي ، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021 ، ردمك 4-2-9764-9931-978-I.S.B.N -
2. عبد العزيز عجمية و آخرون ، التنمية الاقتصادية (المفاهيم و الخصائص ، النظريات ، الاستراتيجيات ، المشكلات) ، الناشر مطبعة البحيرة ، مصر ، الطبعة 2008 م .
3. محمود الشرقاوي ، النمو الاقتصادي و تحديات الواقع ، دار غيداء للنشر و التوزيع 2015 ، عمان الأردن .

ثانيا : البحوث الجامعية

1. باصور كمال ، دراسة لأثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2017 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص: مالية ونقود . جامعة يحي فارس بالمدينة ، الجزائر .
2. بشير هارون ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990 – 2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص: السياسات التجارية والمالية الدولية ، جامعة الحاج لخضر -باتنة 1 ، السنة الجامعية : 2021 / 2022
3. بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف ، أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 / 2020 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ، 2020 / 2021
4. رحمانى العربي ، أثر التدفقات المالية و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2015) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ، جامعة الجزائر 3 ، الصفحة 5 ، السنة الجامعية 2016 / 2017 .

5. رمضان لعل ، تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأثرها على النمو و التنمية في الدول النامية - دراسة تجربة (كوريا الجنوبية وماليزيا) خلال الفترة 1980 - 2008 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 - 2011
6. سايعي حسن ، عرار محمد علي ، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة فياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 – 2017 ، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
7. عقبة خضير ، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة – قطر - للأوراق المالية خلال الفترة 2008 / 2013 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص أسواق مالية و بورصات ، 2014 / 2015 ، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر -
8. هشام طلحي ، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و المغرب خلال الفترة (1990 – 2019) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد دولي - 2020 – 2021 ، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر .

ثالثا : المجالات و الموسوعات

1. أ. باصور كمال دراسة تحليلية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016) ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد 2 – اوت 2019 .
2. حبيب قنوني ، عبد الرحيم عامر* ، حركة رؤوس الأموال الدولية و النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تجريبية (1990 / 2018) ، مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 8 ، العدد 3 ، (2020) .
3. خديجة مجاهدي ، الاستثمار الأجنبي مزاياه ومعوقاته: دراسة في ضوء أحكام قانون ترقية الاستثمار الجزائري ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد 63 ، العدد 3 ، نوفمبر 2020 .

1. أحمد طلفاح ، التدفقات المالية العالمية و إشكالاتها ، المعهد العربي للتخطيط ، على الموقع الإلكتروني :

https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/31_C23-1.pdf

2. تحويلات المهاجرين متى تصبح ثروة وطنية حقيقية ؟ ، مؤسسة الفكر العربي .

<https://arabthought.org/en/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?id=180&urlTitle>

3. تيسير رداوي ، اقتصاد العمل ، الموسوعة العربية ، التصنيف : الاقتصاد ، المجلد الثالث ، رقم الصفحة ضمن المجلد : 43 .

4. روضة جديدي ، عثمانى حياة ، أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس للفترة (1990-2021) ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 05 ، العدد 02 ، / 2020 .

5. طرايش إبراهيم ، دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الأوراق المالية بمصر 2004 / 2017 ، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 9 العدد 2 جوان 2019

6. عادل مختاري و آخرون ، صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة و إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ، دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الداتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL . مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 02 (2021)

7. عبد الحليم شاهين ، التطور التاريخي لنظريات النمو و التنمية في الفكر الاقتصادي ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 73 ، ص 7 ، 2021 ، الكويت

8. عدة عابد، دراسة قياسية لأثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 / 2019، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، المجلد 07 ، العدد 01 – جوان 2020

9. علي كنعان ، القروض العامة ، مجلة الموسوعة القانونية المتخصصة ، المجلد 6 ، ص 342

10. عيشاوي علي ، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال ن دراسة عينة من الدول المتقدمة خلال الفترة 2000 / 2014 .مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم لتجارية ، العدد 15 / 2016 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر –

11. فضيلة ملوا ح - علي مكيد ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 – 2018) ، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المجلد 17، عدد خاص: الجزائر، الآفاق الاقتصادية، يونيو 2020

12. محفوظ جبار ، باحثة دكتوراه . ،سامية عمر عبدة ، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثامن والاربعون 2016

13. نورا عدلي ، التدفقات الرأسمالية ، صندوق النقد العربي ، سلسلة الكتيبات التعريفية ، العدد 49 ، الصفحة 7 - 2023 ،

14. وسيلة بوفنيش ، أثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019 ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 9 ، العدد 4 / ديسمبر 2021 .

رابعا : مطبوعات ومحاضرات جامعية

1. أحمد بن عبد الكريم المحميد ، د.محمد بن عبد الله الجراح ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مفاهيم وأساسيات، 102 قصد ، الطبعة الثانية ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية . 1431 – 2010

2. حريري عبد الغني ، المالية الدولية ، جامعة حسبية بن بو علي- الشلف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - قسم : العلوم التجارية ، السنة الجامعية : 2020 / 2021 .

3. زيان موسى مسعود ، تحويلات المهاجرين كبديل استراتيجي للتمويل المستدام لمشاريع الاستثمارية في الدول العربية ، المركز الجامعي تسمسليت ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

4. ساطور رشيد ، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة -علاقات وروابط- ،
جامعة البليدة 02 ، الجزائر ،

5. طالب سومية شاهيناز، الاقتصاد الكلي 1، جامعة الجيلالي الياابس – سيدي بلعباس – الجزائر

6. علياء حسين خلف الزركوش ، نظريات النمو الاقتصادي ، كلية الإدارة والاقتصاد المادة : التنمية
الاقتصادية. القسم : الاقتصاد ، جامعة ديالى – العراق – موقع SCRIBD تم الرفع من طرف
[Nadia Nina](#) ، في 22 / 02 / 2024 ،

7. مفتاح صالح ، مطبوعة في مقياس المالية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة
محمد خيضر بسكرة – الجزائر - 2006 / 2005

خامسا : المراجع الأجنبية

1. KIMBERLY AMADEO (30/6/2021), "What Is Economic Growth", the balance, Retrieved 9/10/2021. Edite
2. zahid khan , **What is Economic Growth | Importance | Types | Indicators | Factors | Criticism** , Business Studies Notes , December 18, 2023

سادسا : المواقع الالكترونية

<https://www.economicdiscussion.net/international-capital-movements/international-capital-flows-benefits-and-damages-economics/30580>